المكتبة الثقافية
٦٦

الميثاق الوطنى

قضايا ومناقشات

لطفى الخولى

وزارة
الثقافة والإرشاد القومى
المؤسسة
المصرية
العامة
للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر

أول أغسطس ١٩٦٢

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة .
- تيسر لكل قارىء أن يقيم فى بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر . فى أوله وفى منتصفه

الكتاب القادم

عالم الطير فى مصر

الأستاذ أحمد محمد عبد الخالق

١٥ أغسطس ١٩٦٢

الثمن ٢ مـ
دار القلم بالقاهرة

المكتبة الثقافية
٦٦

الميثاق الوطني
قضايا ومناقشات

لطفي الخولي

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة
المصرية
العامة
للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر

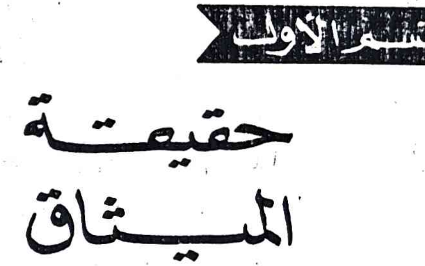
أول أغسطس ١٩٦٢

الناشر :



١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١



- الواقع التاريخى الذى نبت منه الميثاق
- دليل الثورة الوطنية الجديدة

الواقع التاريخي
الذي نبت منه الميثاق

شرعت قوانين يوليو ١٩٦١ تحرث أرض واقعنا ، وتبذر فيها « التأميم » و « سيادة القطاع العام » و « الضرائب التصاعدية » و « خفض الحد الأدنى للملكية الزراعية الخاصة إلى ١٠٠ فدان للأسرة » و « اشتراك العمال – كمنتجين – فى إدارة المؤسسات وأرباحها » ، وغير ذلك من البذور التقدمية .. نبتت فى حقلنا الوطنى ، أزهار جديدة لم نعرفها من قبل ، غيرت من شكل الحقل ومناخه وتربته نفسها. ولقد أغنت هذه الأزهار «قاموس حياتنا » السياسى والاجتماعى باصطلاحات مضيئة ، سرعان ما انتشر ضوؤها بين جماهير شعبنا فى الريف والمدينة .

فنحن اليوم مثلا نتعامل فى مجتمعنا بما نسميه « البناء الاشتراكى » و « مؤتمر القوى الشعبية » و « تصفية الاستغلال » و « خطر البيروقراطية » و « الصراع الطبقى » و « النقد والنقد الذاتى » وفى ٢١ مايو الماضى أضفنا إلى حصيلتنا عملة سياسية جديدة هى « ميثاق العمل الوطنى » .

فما هى حقيقة هذا الميثاق . ؟

إن الميثاق ، لم يصدر فجأة وفى فراغ وإنما صدر فى مرحلة تاريخية معينة ، ومن خلال تجربة مجتمع محدد بالذات . فهو ابن زمان وظروف موضوعية محدودة . ولا يمكن بالتالى فهم الميثاق فهماً صحيحاً وعميقاً إلا من خلال زمانه وظروفه .

وتتحدد المرحلة التاريخية للميثاق - عالمياً - بالنصف الثانى من القرن العشرين . وهو العصر الذى تميز بالتقدم العلمى الذى لم يسبق له مثيل ، وبتفجر الثورات الوطنية الجديدة ، وبتحول الاشتراكية إلى ظاهرة عالمية . . كما تتحدد - محلياً - بالسنة العاشرة من عمر ثورة ١٩٥٢ الوطنية ، قبيل نهاية العام الذى صدرت فيه قوانين يوليو ١٩٦١ . . هذه القوانين التى فتحت الباب أمام الثورة الاجتماعية لتلتحم بالثورة السياسية .

ولقد حرص مشروع الميثاق على تحديد هذه المرحلة التاريخية تحديداً واضحاً فقال فى الباب الثانى عند حديثه عن ضرورة الثورة : « إن أبرز التغيرات التى طرأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا : تعاظم قوة الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . . .

ثانياً : ظهور المعسكر الشيوعى كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادي والمعنوى يوماً بعد يوم فى مواجهة المعسكر الرأسمالى .

ثالثاً : التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وسائل الإنتاج فتحت آفاقاً غير محدودة أمام محاولات التطور . . .

رابعاً : . . زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم ، كالأمم المتحدة والدول غير المنحازة وقوة الرأى العام العالمى » .

كما يقول المشروع فى بابه السادس عند الحديث فى حتمية الحل الاشتراكى .

« كذلك فإن هذا النضال الوطنى فى سعيه إلى الحرية الاجتماعية وفى اقتحامه لكل مراكز الإستغلال الطبقى هو الذى ضم إلى القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ وثورتها العميقة المعبرة عن إرادة التغيير الشامل فى مصر » .

هذا عن المرحلة التاريخية للميثاق أما المجتمع فيتبين بظروف المجتمع المصرى ، الرابض بالطرف الشمالى الشرقى من أفريقيا مرتبطاً بالقارة البكر التى تموج بالثورات على الاستعمار العالمى ، ارتباط طبيعة ومصلحة ومصير . وهو يتفاعل ، كجزء من كل ،

مع الوطن العربى ، الممتد على طول الشمال الأفريقى ، متصلا – عبر سيناء – بالشعوب العربية الضاربة على أرض شاسعة بآسيا . وهو مجتمع استكمل تحرره السياسى ضد الاستعمار بضربة تاريخية عام ١٩٥٦ واستخلص بها قناة السويس وانتصر على قوات العدوان الثلاثى . ودخل فى تجربة للوحدة العربية مع سوريا عام ١٩٥٨ ضربت بانقلاب عسكرى فى سبتمبر ١٩٦١ . والمجتمع المصرى بعد ذلك مجتمع زراعى متخلف نتيجة طول استعباده واستغلاله لم يعرف الصناعة الحديثة إلا خلال الحرب العالمية الأولى ، وبالقدر الذى سمح به الاستعمار البريطانى لتلبية احتياجات قواته المحتلة لمصر . وما تزال الزراعة هى المصدر الرئيسى للدخل القومى . فتكون ٨٨٪ منه بينما الصناعة لا تقدم أكثر من ١٢٪ فحسب . ومن هنا كان متوسط الدخل السنوى للفرد فى المجتمع المصرى حوالى ٣٥ جنيها . هذا مع ملاحظة أن ٥٪ فقط من مجموع الشعب المصرى ظلت تستولى وحدها على ٥٠٪ من الدخل القومى ، نتيجة تملكها الساحق من وسائل الإنتاج ، وتكون بذلك طبقة رأسمالية يتحالف فيها كبار الملاك الزراعيين مع الرأسمالية الصناعية والمالية للسيطرة على النظام الاقتصادى وسلطة الحكم فى البلاد .

وحين قامت ثورة ١٩٥٢ عمدت إلى إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية وتحديد الملكية الزراعية وعزل الطبقة الرأسمالية عن التحكم فى السلطة السياسية للمجتمع وصاحب هذا إلغاء الأحزاب. وبجانب هذا كله دفعت بعجلة التنمية الاقتصادية وخاصة فى ميدان الصناعة. وجلب انتصار الشعب فى معركته ضد الاستعمار للرأسمالية المصرية مكاسب ضخمة نتيجة انتزاع المؤسسات الاقتصادية من أيدى الاحتكارات الأجنبية وتمصيرها. ومن هنا تضخمت قوتها واتسع بالتالى نطاقها ومدى استغلالها للقوى الشعبية العاملة. وعندما وضعت الدولة عام ١٩٦٠ خطتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات، استلزم التنفيذ استثمار ٢٥ ٪ من الدخل القومى سنويا على الأقل. غير أن الدولة صدمت بإحجام الرأسمالية عن المساهمة الجدية برأسمالها فى الخطة فضلا عن قدرتها غير الكافية نسبيا.

وكان لا مفر بالتالى من التعجيل بإصدار قوانين يوليو ١٩٦١ لإعادة توزيع الثروة الوطنية وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار واتخاذ الخطوات المتسمة بالاشتراكية كالتأميم وطعن الاستغلال للقوى المنتجة طعنات عميقة الغور.

وفى نفس الوقت ، لم يتوان المجتمع ، الحديث الاستقلال الحريص على تأكيد قوميته ، عن خوض المعارك المباشرة وغير المباشرة ضد الاستعمار المتربص فى بؤر عديدة بالوطن العربى خاصة والشرقين الأوسط والأدنى بصفة عامة ، وعمد المجتمع المصرى فى سبيل ذلك إلى التعاون والتفاعل مع القوى الوطنية الثورية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للعمل على تصفية النظام الاستعمارى ككل وتحقيق السلام كشرط عالمى ضرورى للاستقلال والتقدم الاجتماعى والسير فى طريق الحياد الإيجابى والتعايش السلمى مع جميع الشعوب مهما كانت أنظمتها السياسية والاجتماعية .

وقد حرص مشروع الميثاق على بيان خطوط هذا المجتمع الرئيسية فى أكثر من موضع وخاصة عند حديثه فى الباب الثالث عن « جذور النضال المصرى » . وفى الباب الرابع الذى عرض وناقش « درس النكسة » وفى الباب السادس الذى أصر على « حتمية الحل الاشتراكى » لمشاكل المجتمع . ثم فى حديثه بالباب التاسع عن « الوحدة العربية » وتأكيده بأن « مسئولية الجمهورية العربية المتحدة فى صنع التقدم وفى تدعيمه وحمايته تمتد لتشمل الأمة العربية كلها » . وهو بعد

ذلك يربط هذه المسئولية ربطا عضويا في حديثه بالباب العاشر عن « السياسة الخارجية » فيقول : « إن شعبنا ينتمى إلى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين . وإن شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى فى العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد » .

من خلال هذه المرحلة التاريخية بظروفها الواقعية ، المحلية والعالمية، جاء الميثاق فى مايو ١٩٦٢ ليحدد طبيعة وأبعاد المجتمع الذى يعاد صيانته وبناؤه منذ الثورة الوطنية فى يوليو ١٩٥٢ وبعد التحامها بالثورة الاجتماعية فى يوليو ١٩٦١ .

وواجه الميثاق ، بصورة واضحة لأول مرة ، التساؤل الذى ثار طويلا حول طبيعة ونوع هذا النموذج من المجتمعات الذى يشيد بمصر :

- هل هو مجتمع ذو نظام رأسمالى تقليدى من نوع الأنظمة القائمة فى بريطانيا وأمريكا وفرنسا مثلا ؟ .
- هل هو مجتمع ذو نظام اشتراكى من نوع الأنظمة القائمة فى الاتحاد السوفيتى والصين وتشيكوسلوفاكيا ؟

ولقد نشلت كل محاولة لإلباس المجتمع المصرى رداء أى من

النظامين وكانت الإجابة الاجتماعية لهذا التساؤل بشقيه تنتهى دائماً إلى نفى نسب المجتمع المصرى لأى من النموذجين . ولقد كانت هذه الإجابة فى حد ذاتها تبدو ، منذ زمن ليس ببعيد ، غريبة ومحيرة . وهذا طبيعى فالعالم لم يعرف منذ الحرب العالمية الأولى غير نظامين اثنين فحسب يتميز كل منهما عن الآخر تميزا تاما .

أولهما : النظام الرأسمالى ، الذى نبع من خلال الثورة البرجوازية التى تمت فى المدن التجارية والصناعية ضد الإقطاع ولقد كانت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ هى الشرارة الأولى لذلك البركان التاريخى الذى جرف سلطة الإقطاع الاقتصادية والسياسية ليحل محلها سلطة البرجوازية وكانت هذه الثورة هى التعبير عن إرادة ومصالح هذه الطبقة الجديدة التى نشأت فى المدن وتراكم لديها رأس المال والخبرة التجارية والصناعية والمالية نتيجة عمليات التجارة والعمليات الصناعية التى أنشأتها بفضل الاكتشافات العلمية وخاصة « البخار » كقوة محركة فى عام ١٧٦٥ . وهى ثورة قامت على أساس تحرير الإنسان من عبوديته للإقطاع لتتيح له فرصة الهجرة والانتقال الحر من الأرض للعمل بالمصانع فى المدن وتوفير الحرية للأفراد فى استغلال الأموال والقوى البشرية وجنى الأرباح الطائلة من وراء ذلك

دون ماقيود . وتحت شعار الحرية الذى رفعته الثورة البرجوازية ازدهرت الرأسمالية وتضخمت قوتها وسيطرتها على المجتمع وساعدها على ذلك استعمارها للبلاد المتخلفة واستغلالها ونهب خيراتها .

وقد تبلور هذا النظام سياسياً فى شكل عرف باسم « الديمقراطية البرلمانية » حيث تواجه الحكومة مجلسا منتخباً من الشعب يناقشها الحساب . ولكن لما كان هذا النظام يوفر القوة الاقتصادية فى يد الطبقة الرأسمالية وحدها فإنه بالتالى يمنحها وحدها القوة السياسية والاجتماعية التى تتيح لها السيطرة الفعلية على الحكومة والبرلمان معا ، دون الشعب .

وثانيهما : النظام الاشتراكى الشيوعى وهو النظام الذى تولد عن ثورة البرولتاريا ،طبقة العمال ، ضدالطبقة البرجوازية .. وقد تجمد هذا النظام أول ما تجمد فى روسيا القيصرية عقب ثورة ١٩١٧ بعد محاولة فاشلة لم تستمر أكثر من شهرين فى فرنسا عام ١٨٧١ عرفت باسم « كوميون باريس » .

وهو نظام يقوم اقتصاديا على التأميم الكامل لوسائل الإنتاج أيا كان نوعها . وإلغاء الملكية الخاصة لجميع هذه الوسائل إلغاء

تاما سواء فى مجال الزراعة أو الصناعة أو المال أو التجارة أو الخدمات لتحل محلها الملكية العامة .

أما سياسيا فيقوم على تصفية البرجوازية تصفية نهائية وحل الصراع الطبقى عن طريق إلغاء جميع الطبقات وسيادة البرولتاريا على جميع أجهزة السلطة والحكم فى المجتمع عن طريق مايسمى بدكتاورية البرولتاريا وذلك فى مقابل دكتاتورية البرجوازية المنهارة .



دليل الثورة الوطنية الجديدة

ظل النظامان الرأسمالى التقليدى والاشتراكى الشيوعى هما النموذجان الوحيدان فى العالم إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بقليل . ولم يكن منصورًا أو ممكنا فى ضوء الظروف الواقعية آنذاك أن يتطور مجتمع ما إلا خلال طريق أى من هذين النموذجين . بيد أن التغير الذى أصاب الظروف الواقعية خاصة بعد أن وصلت النماذج الاشتراكية الشيوعية إلى مرحلة القوة المتكافئة مع النماذج الرأسمالية التقليدية ، وتوالى تفجر ثورات وطنية جديدة بلا انقطاع أمكن لهذه الثورات الوطنية فى ضوء الظروف الجديدة أن تتحسس طريقا جديدا لا ينتمى لأى من النموذجين المعروفين .

إن الثورة المصرية المعاصرة ، مثلها مثل الثورات الوطنية فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، قد عمدت بتجربتها الخاصة إلى إقامة مجتمع ذى طبيعة خاصة لا يمكن معها أن نلحقه بأى من النموذجين الرأسمالى والاشتراكى الشيوعى . فهو من ناحية ليس رأسماليا بعد أن اختط للبناء طريق التأميم للمشروعات الأساسية

فى مجال الصناعة والمال والتجارة والخدمات بحيث تولد نتيجة لهذا « قطاع عام » يسيطر على حوالى ٨٢٪ من وسائل الإنتاج فى هذه المجالات . وفضلا عن ذلك فإنه باتجاهه لهذا الأسلوب قد صفى بالضرورة كل الاستثمارات الأجنبية التابعة للاحتكارات الاستعمارية تصفية نهائية كما عمد أيضا إلى تجريد الرأسمالية المحلية من نفوذها السياسى على أجهزة السلطة والحكم .

وهو من ناحية أخرى ، وفى نفس الوقت ، ليس اشتراكيا شيوعيا ، إذ هو لا يلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلغاء تاما بل إنه يحميها فى حدود ما يسميه « بالملكية الوطنية غير المستقلة » ويقررها كأساس فى مجال الزراعة بعد تحديدها . وهو أيضا لا يصفى الطبقة الرأسمالية البرجوازية تصفية نهائية لصالح الطبقة العاملة ولا ينهج بالتالى طريق دكتاتورية البرولتاريا بل يقيم ما يسميه « الحكم القومى للوحدة الوطنية » .

من هنا كان هذا المجتمع فى الحقيقة والواقع يمثل ظاهرة جديدة فى العالم تجسد بالتالى نموذجا ثالثا جديدا . وهى ظاهرة تكاد تبرز فى جميع الثورات الوطنية الجديدة مثل غينيا ومالى وأندونيسيا وسيلان . ولا تقف عند حد البناء الداخلى للمجتمع المحلى بل تنطلق إلى المجتمع العالمى بسياسة جديدة هى سياسة

الحياد الإيجابي التي تبلورت خلال مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ لتعبر بعد ذلك تجارب عديدة حتى مؤتمر بلجراد عام ١٩٦١ فتتطور إلى سياسة عدم الانحياز بين كتلتى النموذجين الرأسمالى والاشتراكى الشيوعى.

دليل الثورة البرجوازية :

ولقد مارس كل من النموذجين الرأسمالى والاشتراكى الشيوعى ثورته على ضوء دليل نظرى للعمل. فليس هناك ثورة بدون دليل نظرى.

فبالنسبة للثورة البرجوازية التي ولدت النموذج الرأسمالى كان الدليل هو « إعلان حقوق الإنسان والمواطن » الذى تمخض عن الثورة الفرنسية البرجوازية فى ٢٦ أغسطس ١٧٨٩. وهو الدليل الذى صار أساسا لبناء كل مجتمع رأسمالى يقدس حرية الملكية الخاصة « كحق مقدس من حقوق الإنسان الطبيعية الثابتة، غير قابل للنقض ».

دليل الثورة البروليتارية :

أما بالنسبة للثورة الاشتراكية التي انبثق عنها النموذج الاشتراكى الشيوعى فقد كان الدليل هو البيان الشيوعى

الذى أصدره ماركس وانجلز فى يناير عام ١٨٤٧ بتفويض من « جمعية الشيوعيين الدولية » موضحا أن طريق الخلاص من دكتاتورية البرجوازية هو تنظيم البروليتاريا فى كيان موحد للقيام بالثورة ضد البرجوازية وتحطيمها واستيلاء البروليتاريا بعد ذلك على السلطة السياسية لتقيم مجتمعها الشيوعى .

دليل الثورة الوطنية الجديدة :

وإذا ما نظرنا إلى النموذج الثالث الجديد الذى نبع عن الثورة الوطنية الجديدة ، حيث يلتحم التحرر القومى مع التغيير الاجتماعى ، نجد أنه قد افتقر إلى دليل نظرى للعمل يحدد السمات الرئيسية للبناء الاجتماعى والسياسى وأهدافه ودوره .

ولقد كان هـذا الافتقار ناجما عن جدة التجربة وحداثتها ولعل عمرها كله اليوم لا يزيد على عشر سنوات . وكان لا بد من مرور وقت تتبلور فيه الخطوط الجوهرية للنموذج وحساب الخطأ والصواب ومدى الأصالة والعمق والتجاوب مع الظروف التاريخية ، قبل أن يتبلور عن هذا كله دليل عملى لهذه الثورة الوطنية الجديدة .

وهكذا مرت عشر سنوات قبل أن يبرز إلى حيز الواقع

ميثاق العمل الوطنى كدليل لهذه الثورة ، وذلك فى عام ١٩٦٢ .

وإذا كان هذا الميثاق قد صدر عن واقع التجربة المصرية أصلا ، إلا أنه فى الحقيقة يحمل السمات العامة المشتركة لجميع تجارب الثورات الوطنية الجديدة فى العالم . ولم يكن صدوره فى مصر بالذات مجرد صدفة وإنما كان هذا أمرا طبيعيا بحكم أن التجربة المصرية هى فى الواقع أقدم التجارب المماثلة نسبيا وأكثرها عمقا وشمولا وأعظمها تأثيرا على منطقة الشرقين الأوسط والأدنى عموما والوطن العربى بصفة خاصة .

فما هى إذن الخطوط الرئيسية لهذا الدليل الثورى الجديد ؟ .

نستطيع أن نلخص هذه الخطوط فى خمس نقط أساسية :

الثورة المزدوجة :

● إن الثورة الوطنية الجديدة تكتسب طابعها الثورى أساسا من أنها لا تسجن قوتها فى دائرة التحرر السياسى من الاستعمار فحسب كما كانت تفعل الثورات الوطنية التقليدية وإنما هى تواصل ثورتها فى دائرة الكيان الاجتماعى . ومن هنا تصبح فى الواقع ثورة مزدوجة الطابع : تحررية قومية واجتماعية فى آن واحد . فهى لا تقنع براية الاستقلال القومى ، بل تحمى هذا الاستقلال

وتدعمه إيجابيا باقتصاد وطنى متحرر من الشعبة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة ، ومتجة إلى خدمة الطبقات الشعبية التى طال استغلالها وحرمانها باعتبارها الدرع الأساسى ضد مؤامرات الاستعمار ومصالح المتحالفين معه من كبار الرأسماليين المحليين.

وفى ذلك يقول الميثاق :

« إن الشعب المصرى خاض معركة التحرير ضد الاستعمار ، ولم تخدعه المظاهر وحرص طول المعركة على أن يعزل من صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم فى مواصلة الاستغلال » .

كما يقول :

إن الاستعمار نفسه دون أن يدرى ساهم فى تقريب يوم الثورة الاجتماعية وذلك حين توارى بمطامعه وراء العناصر المستغلة يوجهها ويحركها .

الثورة لا الإصلاح :

• إن الثورة الوطنية المزدوجة تختار دائما ــ وبدرجات متفاوتة حسب خبرتها وقيادتها ــ طريق الثورة لا الإصلاح . . طريق تغيير أسس المجتمع التابع القديم بأسس جديدة أكثر

تقدمية وتحررا . وتعادى طريق ترقيع المجتمع القديم برقعات إصلاحية على السطح دون تغيير فى الجوهر والأساس .

ومن هنا يقول الميثاق :

« لقد أثبتت التجربة ، وهى ما زالت تؤكد كل يوم ، أن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى إلى المستقبل » .

● ولما كانت هذه الثورة الوطنية المزدوجة تنفجر فى مجتمعات متخلفة اقتصاديا حيث تكون الطبقات الرأسمالية المحلية أضعف اقتصاديا من أن تتحمل مسئولية التقدم والتطوير الاقتصاديين بمعدل سرعة العصر ، فإن القيادة السياسية تنبذ طريق التطوير الرأسمالى إلى طريق يتميز باتجاهات اشتراكية تتولى فيه الدولة أساسا ممارسة عمليات الاستثمار الاقتصادى والتطوير الصناعى . وتقوم فى سبيل ذلك بإجراءات عديدة كالتأميم والإصلاح الزراعى الذى يستهدف تحويل الإيرادات الزراعية إلى ميدان الاستثمار الصناعى . وتنشىء قطاعا عاما يتولى قيادة عملية التطوير فى المجتمع على ضوء تخطيط شامل لعمليات الإنتاج جميعا ، مادية كانت أو معنوية .

ويلقى الميثاق أضواء كاشفة على هذا الخط فيقول :

« إن رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثورة فى المستعمرات » .

كما يقول :

« إن الجزء الأكبر من الخطة ـ خطة التنمية الاقتصادية ـ يجب أن تقع على القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه » .

ويقول أيضاً :

« كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المستنيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين ..

الوحدة الوطنية :

• لما كان المحور الأساسى للثورة الوطنية الجديدة هو تأكيد الاستقلال القومى فإن هذا يستدعى بالضرورة بناء أساس قوى وعريض من الوحدة القومية المعادية للاستعمار ـــ بأشكال مختلفة ـــ تضم جميع الطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة ، ومن بين هذه الطبقات الرأسمالية الوطنية ، ولذلك فإن الثورة توفر

للرأسمالية الوطنية فى حدود خطة التنمية وأهدافها الاجتماعية فرص الاستثمار الخاص بالتعاون مع القطاع العام . ومن هنا فإن هذه الثورة لاتلغى الملكية الخاصة لجميع وسائل الإنتاج إلغاء تاما وإنما تقصر الإلغاء على « الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج » كالسكك الحديديه وطلقات القوى المحركة والنقل البحرى والجوى الخ ، وكذلك الصناعات الثقيلة والبنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية .

وفى هذا يقول الميثاق :

« إن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لاتستلزم تأمين كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعى المترتب عليها وإنما يمكن الوصول إليها بطريقين :

أولهما ، خلق قطاع عام قادر وقوى يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة لقطاعين مسيطرة عليهما معاً » .

كما يقول :

« ولابد أن ينفسح المجال ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية. إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هى البديل الشرعى لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية ».

• والثورة الوطنية الجديدة فى انطلاقها إلى المجتمع الدولى تسير بالضرورة على سياسة تنبع من طبيعة نموذجها المغاير لكل من النموذجين الكبيرين المتضارعين ومن هنا فهى لاتتحالف تحالفا كاملا مع أى منهما وإنما تمارس معهما سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز مستهدفة خدمة قضية السلام العالمى. وذلك باعتبار أن السلام هو الشرط الضرورى والموضوعى لسرعة وضمان استقلالها القومى وتطورها الاقتصادى والاجتماعى، كما أنها تواصل العمل بالتعاون مع القوى الوطنية والتقدمية فى محاربة الاستعمار باعتباره عدوها التقليدى والخطير.

وفى ذلك يقول الميثاق :

« إن الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية .. هى :

١ — الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه فى جميع أقنعته ومحاربته فى كل أوكاره.

٢ — العمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى .

٣ — التعاون الدولى من أجل الرخاء فإن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح فى حاجة إلى التعاون الجماعى لتوفيره » .

كما يقول :

« إن العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الإيجابى » .

وبعد .. هذه هى الخطوط الأساسية للثورة الوطنية الجديدة فى مجتمعاتها المختلفة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . . وهى الخطوط التى عكسها بوضوح دليلها النظرى الذى تبلور فى ميثاق العمل الوطنى . هذا الميثاق النابع عن إحدى التجارب الرئيسية لهذه الثورة فى واقعنا العالمى المعاصر .

والواقع أننا بهذا الفهم للميثاق إنما نقيمه تقيما واقعيا وعلميا . وهو تقييم يساعدنا على الكشف عن حقيقة ابعاد التجربة التى نخوضها وطبيعتها وأهدافها وأسلوب العمل والبناء الذى ننتهجه .

القسم الثانى

الاستراتيجية والتكنيك فى الميثاق

- الاستراتيجية البعيدة المدى
- الاستراتيجية القريبة المدى
- التكنيك وطبيعة الوحدة الوطنية الجديدة

الاستراتيجية البعيدة المدى

تنبع أهمية الميثاق من أنه يعطينا دليلا للعمل فى هذه المرحلة من تاريخنا. والعمل هنا هو ممارسة الثورة الوطنية الجديدة. وهى ثورة ذات طابع مزدوج تعمل فى ميدانين متفاعلين فى وقت واحد ميدان التحرر القومى ضد الاستعمار، وميدان التغير الاجتماعى والتقدم الاقتصادى ضد الاستغلال القديم والتخلف الطويل.

من هنا، يصبح الميثاق بين أيدينا، بمثابة «بوصلة سياسية واجتماعية» تهدى خطوات مسيرنا على الطريق متخطين ما يواجهنا من عقبات أو مقاومة نحو هدف هذه الثورة، لنصل فى أسرع وقت وبأفضل ظروف وبأقل تضحيات ممكنة إلى الهدف.

فإذا كنت فى الصحراء مثلا وأريد الوصول إلى الوادى الأخضر على ضفاف النيل، فإن على أن أستخدم البوصلة لأتعرف على أمور أساسية تؤمن رحلتى:

- أين أقف، بمعنى ما هى نقطة بدء مسيرى من الصحراء.

• أين يقع هدفى ، بمعنى أين يقع الوادى الأخضر بالنسبة لنقطة بدء المسير .

• ما هو خط الاتجاه الصحيح بين نقطة البدء والهدف حتى لا أتنكب الطريق أو أضيع فى متاهات .

• كم من الوقت يلزمنى لقطع الطريق بين نقطة البدء والهدف . وما هى طبيعة الطريق وعقباته ، كى أتسلح بالقوة الكافية وبالأساليب والأدوات اللازمة للتغلب على مشاق الطريق وعقباته خطوة بعد خطوة .

الاستراتيجية والتكنيك :

وهكذا الحال فى المجتمع . إذا تسلحنا اليوم بالبوصلة السياسية والاجتماعية التى يقدمها لنا الميثاق كدليل للعمل الوطنى فواجبنا أن لا نستكين ونضع البوصلة فى جيبنا ، بل علينا أن نستخدمها لنحدد نقطة البدء والهدف والطريق والزمن وقوى وأساليب مواجهة المشاكل التى تعترضنا .

هذا التحديد هو ما يعنيه الفكر السياسى الثورى « بالاستراتيجية والتكنيك » .

فالاستراتيجية هى تحديد هدف النضال السياسى والاجتماعى

خلال مرحلة معينة من مراحل الثورة وتحديد القوى الاجتماعية القادرة على تحقيق هذا الهدف .

أما التكنيك فهو رسم خطط سلوك هذه القوى الاجتماعية وأشكال نضالها وتنظيماتها بما يتلاءم مع واقع كل خطوة من خطوات المسير خلال المرحلة الاستراتيجية . فالتكنيك جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية وخاضع لها .

فما هى إذن استراتيجية الميثاق ؟

إذا كان الميثاق هو دليل عمل الثورة الوطنية المزدوجة فمعنى هذا أنه يتميز باستراتيجية مزدوجة أيضاً . وبتعبير آخر فإن هدفه يتكون من شقين : تحقيق التحرر القومى وصيانته وفى نفس الوقت تحقيق التقدم الاقتصادى والتغيير الاجتماعى . فاتجاه الضربة الرئيسية موجه إذن إلى الاستعمار والاستغلال القديم والتخلف جميعاً .

ولكن هذه الضربة الرئيسية لن تتم فى يوم وليلة أو سنة أو سنتين . وإنما ستحتاج إلى زمن ليس بالقصير تتداخل فيه مراحل متتابعة .

ومن هنا يجب التمييز ــ حتى لا نغرق فى تفاؤل كاذب وحماس مضلل ــ بين نوعين من الاستراتيجية بعيدة المدى ، واستراتيجية قصيرة المدى .

الاستراتيجية البعيدة المدى :

والاستراتيجية البعيدة المدى تتبلور فى الأهداف التى تنتصب عند الأفق البعيد الذى ترنو إليه الثورة الوطنية الجديدة اليوم من موقفها الراهن . هذه الأهداف التى يستلزم تحقيقها خوض مراحل استراتيجية صغيرة متوالية ذات أهداف قريبة المدى تشحن النضال الوطنى بقوى متزايدة تعينه للوصول إلى الأفق البعيد .

وقد حدد الميثاق هذه الاستراتيجية البعيدة المدى عندما قال فى الباب الثانى خلال حديثه عن « ضرورة الثورة » :

« إن عهودا طويلة من العذاب والأمل بلورت فى نهاية المطاف أهداف النضال العربى ظاهرة واضحة ، صادقة فى تعبيرها عن الضمير الوطنى للأمة وهى : الحرية والاشتراكية والوحدة ».

وإذن فالحرية والاشتراكية والوحدة فى تفاعل وترابط ، هى أهداف الاستراتيجية البعيدة المدى .

والحرية هنا تعنى « حرية الوطن وحرية المواطن » أما الاشتراكية فهى وسيلة وغاية فى آن واحد تستهدف بناء « مجتمع الكفاية والعدل » على حد تعبير الميثاق وأما الوحدة

فإنها تعنى العودة للأمر الطبيعى للأمة العربية الواحدة « التى مزقها أعداؤها ضد إرادتها وضد مصالحها » .

ومن الطبيعى أن تحقيق هذه الأهداف الثلاثة يتطلب بالضرورة تصفية جيوب ورواسب عديدة متراكمة على الطريق وضرب كثير من القوى الاستعمارية الرجعية المحلية وتطهير الوطن العربى ككل — لا مصر فحسب — من قواعدها المادية وقيمتها المعنوية المخربة .

وهذا كله يحتاج وقتا وصبرا لنضال طويل .

فحرية الوطن لن تتحقق بمجرد تحرير مصر بل تحرير الوطن العربى ككل . والتحرير هنا لا يشمل الاحتلال العسكرى أو التبعية السياسية والاقتصادية فحسب بل وأيضا التبعية الثقافية والروحية التى تظل متغلغلة فى الكيان ، زمنا بعد الاستقلال .

وحرية المواطن تعنى أن تتحقق ماديا ومعنويا أفضل الظروف الإنسانية ، وهى ظروف تستلزم وقتا لتحقيق ضماناتها الثلاثة التى أشار إليها الميثاق خلال حديثه عن الديمقراطية السليمة فى بابه الخامس :

- « أن يتحرر (المواطن) من الاستغلال فى جميع صوره .

• أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

أن يتخلص من كل قلق يبدد أمنه ومستقبله » .

وأما الاشتراكية التى يجسدها الميثاق فى عبارة « مجتمع الكفاية والعدل » فهى لا تتحق إلا بإعادة صياغة المجتمع كله بجميع طبقاته وأجهزته صياغة جديدة تحطم كل أنواع استغلال الإنسان للإنسان ويتحقق معها ما يسميه الميثاق « بإذابة الفوارق بين الطبقات » ، وهى إذابة اختط لها الميثاق الطريق السلمى ، وهو دائماً ، طريق أطول نسبياً من طريق العنف . كذلك فإن الاشتراكية مرتبطة بتطوير البلاد اقتصاديا وزيادة الإنتاج . ومن هنا أكد الميثاق فى الباب السابع الذى تحدث فيه عن الإنتاج والمجتمع أن « الهدف الذى وضعه الشعب المصرى أمام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل القومى مرة على الأقل كل عشر سنوات لم يكن مجرد شعار ، وإنما كان حاصلا صحيحاً لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف والسبق إلى التقدم مع مراعاة التزايد فى عدد السكان » .

أما وحدة الوطن العربى، وهى الأساس الثالث للاستراتيجية البعيدة المدى فمن الواضح — على ضوء التجربة المصرية السورية

أن الميثاق قدحرص على أن يفسح لها الفرصة الكاملة كى تنضج نضجا طبيعياً خلال الدعوة السلمية بكل ما تتضمنه من مفاهيم تقدمية . ولهذا نراه قد أكد فى حديثه عنها بالباب التاسع « أن استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه — كما أثبتت التجارب — فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كى تطعنها من الخلف » .

وإذا كانت الاستراتيجية البعيدة المدى قد حددت هذه الأهداف الثلاثة وصوبت إليها اتجاه حركتها الرئيسية ، فإنها أيضاً حددت القوى الأساسية الثورية لتحقيق هذه الأهداف وهى جميع الحركات الوطنية التقدمية فى الوطن العربى . ومن أجل هذا طالب الميثاق القوى الوطنية التقدمية فى مصر « بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى ، وبأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجربة المشتركة » .

الاستراتيجية القريبة المدى

في ضوء هذه الاستراتيجية البعيدة المدى والمثلثة الأهداف حدد الميثاق استراتيجية أخرى قصيرة المدى ، ولعل هذا هو مصدر واقعيته وإيجابيته مع عصره وظروفه .

وإذا كنا اليوم لا نستطيع عمليا أن نحدد زمناً معينا للاستراتيجية البعيدة المدى لأن ذلك يتوقف على « عوامل المستقبل » التى لم تتكشف لنا بعد انكشافا واضحاً ومحددا كما تتصل بمدى نجاحنا فى تنفيذ المراحل الاستراتيجية القصيرة المدى المتتابعة .. نقول إذا كنا لا نستطيع تحديد الوعاء الزمنى للاستراتيجية البعيدة فإننا نستطيع بل يجب أن نحدد بدقة ، زمنية الاستراتيجية القصيرة المدى . ذلك أن جميع العوامل والظروف المتعلقة بها واضحة ومحسوبة وهذا التحديد يساعدنا فى تقييم الخطأ والصواب ، والسلبية والإيجابية فى تجربتنا .

الوعاء الزمنى :

فما هو إذن الوعاء الذى حدده الميثاق لاستراتيجيته القصيرة المدى ؟ .

نستطيع القول إن الميثاق حدد هذا الوعاء بثمانية أعوام تبدأ من هذا العام ١٩٦٢ . ونحن نلمس هذا التحديد بوضوح من خلال حديثه فى الباب السادس عن « حتمية الحل الاشتراكى » فهو مثلا عند مناقشته لدور القطاع العام فى التجارة الداخلية قرر بصريح العبارة : ولا بد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانى القادمة — وهى المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات — أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار » .

وواضح أن هذا التحديد الزمنى يرتبط بخطة التنمية الشاملة التى وضعت فى عام ١٩٦٠ لمدة عشر سنوات تنتهى فى ١٩٦٩ ومن هنا فإن استراتيجية الميثاق القريبة المدى ، ترتبط ارتباطا عضويا بخطة التنمية . ولا يمكن بالتالى فهم أحدهما دون فهم الآخر وبتفاعل تام .

وقد وضعت الخطة على أساس تحقيق هدف سياسى واقتصادى واجتماعى وهو مضاعة الدخل القومى فى عشر سنوات (يصل إلى حوالى ٨٠ جنيها سنوياً فى المتوسط للفرد الواحد) وبحيث يتحقق فى السنوات الخمس الأولى منها والتى تنتهى فى

١٩٦٤ — ١٩٦٥ ٤٢٪ من الزيادة فى الدخل . وهذا يتطلب تحقيق زيادة سنوية عامة ودائمة فى الإنتاج بنسبة ٧٪ فإذا كانت الزيادة السنوية فى السكان تمتص منها ٢,٥٪ فمعنى هذا أن رفع مستوى معيشة المواطن سيزيد سنوياً بنسبة ٤,٥٪ . وهذا كله يتطلب تعبئة طاقة استثمارية سنوية فى جميع مجالات الإنتاج تقدر بـ ٢٥٪ من الدخل القومى . أى بمتوسط ٣٤٠ مليون جنيه فى العام الواحد بمعيار الظروف الراهنة .

فكيف ترجم الميثاق استراتيجيا هذه الخطة ؟

الهدف الوطنى :

حدد الميثاق هدف الثورة الوطنية الجديدة فى الميدان التحررى القومى بمواصلة النضال الذى لا يلين ضد الاستعمار العالمى وقاعدته العدوانية بالشرق الأوسط « إسرائيل » وكذلك بالكفاح ضد الأحلاف والقواعد العسكرية وتكتلاته الاقتصادية والنضال الإنسانى من أجل السلام ونزع السلاح ، وذلك صيانة للاستقلال القومى وتحقيقا للظروف العالمية والمحلية الملائمة للتطور والتقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، باعتبار أن الاستعمار والحرب هنا مصدر الخطر الذى يهدد بتدمير كل بناء قومى وتقدمى فى أية بقعة من العالم .

ومن أجل هـذا يؤكد الميثاق فى بابه العاشر خلال حديثه عن السياسة الخارجية :

« مواصلة الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه فى جميع أقنعته ومحاربته فى كل أوكاره . . فالاستعمار ما زال متمسكا بأهدافه وإن غير أسلوبه » .

كما يؤكد العمل على تصفية العدوان الإسرائيلى على فلسطين باعتباره « جيبا من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب » .

وهو أيضا يحرص على :

« العمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هو الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى » .

الهدف الاقتصادى والاجتماعى :

وهناك هدف آخر للاستيراتيجية القصيرة المدى فى ميدان البناء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للوطن .

وقد عبر الميثاق عن هذا الهدف بقوله فى الباب السادس :

« إن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

إن ذلك لا يقتصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وإنما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث نستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة » .

لكن كيف يتم ذلك فى هذه المرحلة ؟

إنه يتم بعملين أساسيين :

أولهما تنفيذ خطة التنمية للسنوات العشر تنفيذا كاملا وصحيحاً يحقق بالفعل هدفها فى مضاعفة الدخل القومى . ولن يأتى هذا إلا على أساس التخطيط الاشتراكى الذى لاينمى الاقتصاد القومى فحسب بل ويضمن توزيع عائد هذا النمو توزيعاً عادلا على جميع المواطنين المنتجين فلا تستأثر به طبقة ممتازة من المجتمع .

« فالتخطيط الاشتراكى الكفء — على حد تعبير الميثاق فى بابه السادس — هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة علمية وعملية وإنسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية . » .

وثانيهما : تدعيم القطاع العام فى عمليات الإنتاج والتوزيع

والتسويق ، وهو الذى تبلور بفضل قوانين يوليو ١٩٦١ ، تدعيما من شأنه أن يمارس بقوة وحزم وكفاءة قيادته وسيطرته على الاقتصاد القومى ومنسقا فى ذات الوقت علاقة التعاون بينه وبين القطاع الخاص المملوك للأفراد .

وفى ذلك يقول الميثاق فى نفس الباب السادس :

« إن الجزء الأكبر من الخطة ، نتيجة لذلك كله ، يجب أن يقع على القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه » .

وهذا يستدعى إنجاز المهام الثمان الآتية خلال فترة الثمانى السنوات المنتهية فى عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ وهى الزمن المحدد للاستراتيجية القصيرة المدى :

● ملكية القطاع العام وحده لجميع الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة .

● تملك القطاع وحده للصناعات الثقيلة (كالحديد والصلب) والمتوسطة (كالسيارات) والصناعات التعدينية أو على الأقل ضمان سيطرته عليها .

● حماية الصناعات الخفيفة كالنسيج والأحذية والكبريت

وغيرها ، وهى مفتوحة لاستثمارات القطاع الخاص ، من أن تقع فى هوة الاحتكار الضار بمصالح الشعب وذلك عن طريق تدخل القطاع العام .

● تملك القطاع العام وحده للبنوك وشركات التأمين وجميع عمليات الائتمان .

● تملك القطاع العام وحده لجميع عمليات تجارة الاستيراد على أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع تجارة الصادرات مشجعاً القطاع الخاص على تحمل مسئولية الربع الباقى .

● قيام القطاع العام بتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعاً للاحتكار مع إفساح المجال للاستثمارات الخاصة والتعاونية .

● تخفيض الحد الأعلى للملكية الزراعية إلى ١٠٠ فدان للأسرة الشاملة للأب والأم والأولاد القصر . مع الاحتفاظ بشكل الملكية الخاصة فى المجال الزراعى أساساً .

● التوسع فى الإسكان العام والتعاونى جنباً إلى جنب مع الاستثمارات الخاصة فى بناء العقارات السكنية .

وهكذا نجد أن إنجاز هذا المهام الثمان للاستراتيجية القصيرة المدى ، يتم فى إطار قطاع عام مسيطر وقطاع خاص تابع ذى

حدود واضحة لاستثماراته ، مشروطة بعدم الاحتكار .

ويضاف إلى هذه المهام الثمان مهمة تاسعة مرتبطة بها ، كل الارتباط وهى مسألة السلطة السياسية والحكم . ذلك أن تحقيق هذه المهام الثمان تتطلب أن تكون السلطة السياسية وأجهزة الحكم فى أيدى أصحاب المصلحة الحقيقية فى قيام القطاع العام وسيطرته وباتجاهاته الاجتماعية . إذ ليس من المعقول أن تظل السلطة وأجهزة الحكم فى أيدى من عزلهم القطاع العام من قوتهم الاقتصادية ونفوذهم السياسى . هـذا اعتبار . وهناك اعتبار آخر ، وهو أنه لاتزال صيانة الاستقلال القومى وتدعيمه وكذلك بناء الاقتصاد القومى فى بعض جوانبه وخاصة الصناعات الخفيفة والتجارة الداخلية فى حاجة إلى المساهمة الإيجابية من جانب بعض القوى الرأسمالية . والمشكلة هنا هى فى تحديد من هى هذه القوى الرأسمالية .. ما معيارها ؟ إن المعيار السليم هو معيار الإيمان بالاستقلال القومى والرضاء الحقيقى بسيادة القطاع العام فى مجال الإنتاج . ومن هنا فإن الميثاق ميز من الرأسمالية المحلية التقليدية بهذا المعيار رأسمالية خاصة أطلق عليها اسم « الرأسمالية الوطنية » وأفسح لها مجال العمل والاستثمار والمشاركة فى السلطة .

أمام هذا كله عمد الميثاق إلى تحديد القوى الاجتماعية فى استراتيجيته بتحالف الطبقات والفئات الشعبية والوطنية ذات الدور الإيجابى فى البناء والتطوير داخل وحدة وطنية ، من العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية . وذلك بهدف إقامة حكم ديمقراطى تكون فيه الحكومة مسئولة أمام الشعب ممثلا فى مجلسه النيابى ومجالسه الشعبية المنتخبة مع المضى فى تصفية قوى النفوذ الإقطاعى والرأسمالية والاحتكارية ذات المصالح المتشابكة مع الاستعمار والاحتكارات العالمية .

فى ذلك يقول الميثاق فى الباب الخامس :

« إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعى لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل ، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية » .

هكذا رسم الميثاق بوضوح استراتيجيته البعيدة المدى واستراتيجيته القريبة المدى. أما ما هو التكنيك . . وبمعنى آخر ما هو أسلوبه فى العمل وأشكاله النضالية والتنظيمية لتحقيق هذه الاستراتيجية فهذا ما نتناوله فى المقال القادم .

التكنيك وطبيعة الوحدة الوطنية الجديدة

لا يكفى أن يحدد دليل العمل الثورى هدف استراتيجته ، البعيدة والقريبة والقوى الاجتماعية الواجب تعبئتها وحشدها للوصول إلى هذا الهدف . وإنما يلزم ، فى نفس الوقت ، أن يحدد « تكنيكه » .. أى الأسلوب والأدوات والشعارات والأشكال التنظيمية التى تستخدمها القوى الاجتماعية خلال زحفها نحو الهدف . وبالطبع لا يمكن أن تكون هذه الأساليب والأدوات والشعارات والأشكال التنظيمية منفصلة عن الهدف وطبيعته وإلا كانت عاجزة عن الحركة ، عمياء لا تبصر الطريق الصحيح وبالتالى لا تفيد شيئا . بل قد تضر إذا سلكت بنا طريقا نحو هدف آخر لا نقصده . كذلك فإن « التكنيك » يجب أن يتصف بالمرونة فى مواجهة مشاكل الواقع المتغيرة ، بحيث يملك باستمرار القدرة على التبدل والتغير تبعا لتبدل وتغير مشاكل الواقع وظروفه . بيد أن من المهم أن تظل هذه القدرة على التبدل والتغير داخل حدود الاستراتيجية المرسومة حتى لا نفقد الهدف . وهكذا فإن التكنيك جزء تابع للاستراتيجية ووظيفته أن يخدمها ويحقق أهدافها الثابتة بأساليبه

وشعاراته وأشكاله التنظيمية المرنة الملائمة للواقع وتغيراته المستمرة .

ولنضرب مثلا للتوضيح :

إذا كان هدفى الاستراتيجى هو عبور طريق برى فإن تكنيكى لتحقيق هذا الهدف وهو ينبع من الطبيعة الاستراتيجية ، لابد وأن يختلف بالضرورة عن تكنيك تحقيق هدف عبور طريق مائى . فكما أن لكل هدف من هذين الهدفين طبيعة خاصة مميزة فكذلك التكنيك فى كل منهما يختلف باختلاف هذه الطبيعة . ففى عبور الطريق البرى أستطيع أن أستخدم مثلا قدمى أو دراجة أو سيارة ، حسب ظروف وواقع الطريق. ولكنى لا أستطيع أن أستخدم نفس هذه الوسائل والأدوات فى عبور الطريق المائى وإلا غرقت . إذا لا يمكن عملا عبور البحر بالقدم أو الدراجة أو السيارة . وإنما يحتاج الأمر إلى استخدام وسائل وأدوات أخرى تتفق وطبيعة الطريق المائى ، كقارب أو مركب أو سفينة ، وذلك حسب واقع الطريق المائى وما إذا كان قناة صغيرة كترعة المحمودية أو نهرا كنهر النيل أو محيطا هائلا من المحيطات كمحيط الأطلنطى .

التكنيك فى الميثاق :

وإذا ما نظرنا إلى مشروع ميثاق العمل الوطنى الذى قدمه جمال عبد الناصر فى ٢١ مايو الماضى ، نجد ــ كما رأينا ــ أنه حدد بجانب الاستراتيجية البعيدة المدى استراتيجية قريبة المدى مدتها ثمانى سنوات ووضع لهذه الاستراتيجية « تكنيكا » يعين الأساليب والأشكال التنظيمية الضرورية لتحقيق أهدافها . وهو فى وضعه للتكنيك لم يضعه بصورة مطلقة وجامدة وإنما بنسبية ومرونة تتيح له القدرة على التبدل والتغيير لملاءمة ظروف الواقع واحتمالاته المستقبلة فى إطار الحدود الأساسية للاستراتيجية .

فما هو إذن هذا التكنيك . وبمعنى آخر ما هو أسلوب العمل كما جاء بالميثاق ؟

من واقع طبيعة الثورة الوطنية الجديدة كثورة مزدوجة الطابع . تحرر قومى واجتماعى اختط الميثاق أسلوبا رئيسيا ومميزا فى العمل ، وهو الأسلوب الثورى . . كيف ؟

إن كل عمل يواجه مسئولية الاختيار بين أسلوبين . أسلوب الإصلاح الذى يرمى إلى أحداث « إصلاحات » هنا وهناك فى المجتمع دون أن تمس أساس هذا المجتمع أو إطاره بأى تغيير .

وأساس المجتمع هو نظامه الاقتصادى والقوى المسيطرة على هذا النظام وبالتالى على الكيان السياسى والاجتماعى والثقافى . أما الأسلوب الآخر فهو الأسلوب الثورى الذى لا يقنع بالإصلاحات السطحية وإنما يغوص إلى أساس المجتمع القديم فيقوضه ليضع مكانه أساسا جديدا أكثر تقدما يبنى عليه بالتالى كيانا سياسيا واجتماعيا وثقافيا جددا . وبمعنى آخر فإن هذا الأسلوب لا يكتفى بالتغيير الكمى فى المجتمع وإنما هو يحول هذا المجتمع من حالته القديمة إلى حالة جديدة أى يصر على التغيير « الكيفى » .

ومن أجل هذا يعلن الميثاق فى صراحة « ضرورة الثورة » فيقول فى الباب الثانى فيه : « الثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها ، فإن عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا ، وإنما لا بد على القوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا » .

ولا يكتفى الميثاق بهذا بل هو يدين بوضوح الطريق الإصلاحى فيقول فى نفس الباب : « إن وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين

الأمة العربية و بين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم » .

ومعنى هذا الطريق الثورى ، أن الميثاق يرفع شعارات عدم المهادنة أو المساومة أو الحلول الوسطى مع الاستعمار واحتكاراته وقواعده وقواه الاجتماعية فى الوطن أو مع التخلف والاستغلال .

يقول الميثاق : « لم يعد أسلوب المصالحة مع الاستعمار ومساومته هو طريق الحرية » .

ولكن فى أى اتجاه ينطلق هذا الأسلوب الثورى فى العمل ، وخاصة فى مجال البناء الاقتصادى والاجتماعى ؟ إنه يواجه اتجاهين : اتجاه رأسمالى يستهدف بناء مجتمع رأسمالى صناعى متقدم بدلا من المجتمع الزراعى القديم المتخلف ، واتجاه بناء مجتمع على أسس اشتراكية . التقدم الصناعى والاقتصادى فيه لا يثرى فحسب طبقة الرأسمالية الممتازة وإنما يفىء بخيراته على كل الشعب العامل .

الاتجاه الاشتراكى وأسلوبه :

ومن الواضح أن أسلوب العمل الثورى الذى تبناه الميثاق يتجه إلى الطريق الاشتراكى ، وذلك كحتمية تاريخية فى عالمنا المعاصر . يقول الميثاق فى الباب السادس : « إن الحل الاشتراكى

لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصولا ثوريا إلى التقدم ، لم يكن افتراضا قائما على الاكتفاء الاختيارى وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين » .

كما يؤكد عدم جدوى الطريق الرأسمالى فيقول فى الباب السادس : «إن صنع التقدم بالطريق الرأسمالى ـ حتى إذا تصورنا إمكان حدوثه فى مثل الظروف العالمية الآن ، لا يمكن من الناحية السياسية إلا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها » .

والسؤال هو كيف يكون الحل الاشتراكى ؟ إن هناك ما يمكن أن يسمى بالاشتراكيات الزائفة الممسوخة التى تتقنع بأقنعة اشتراكية لتخفى الأنياب الرأسمالية والاحتكارية الاستعمارية ، كتلك الاشتراكيات التى ظهرت ببعض بلاد أوربا الغربية وأظهرها اشتراكية « جى موليه » الاستعمارى أحد المدبرين للعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

أما الميثاق فيحدد اتجاهه الاشتراكى « بالاشتراكية العلمية » باعتبارها « الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم » .

ومعنى هذا أن الاتجاه الاشتراكى لمصيرنا الاجتماعى يجب أن يهتدى فى خطواته بالقوانين العلمية فى الحركة والتطور الثورى التى أكدت التجارب الإنسانية التاريخية صدقها .

التخطيط بين القطاع العام والقطاع الخاص :

وهذا الاتجاه الثورى والاشتراكى لا يمكن أن يسهم فى تحقيق أهداف الاستراتيجية القريبة المدى المرتبطة بمضاعفة الدخل القومى فى عام ١٩٦٩ ، إلا باتباع أسلوب التخطيط الاشتراكى الشامل أى الذى لا يقنع بعملية التنمية الاقتصادية فحسب دون اهتمام بعملية توزيع عائد هذه التنمية توزيعا عادلا على المنتجين العاملين ، وإنما ذلك الذى يأخذ بعين الاعتبار ، وبمعيار المساواة الاشتراكية عمليتى التنمية وتوزيع العائد معا ، بحيث ينال كل من ساهم فى عملية التنمية الجزاء المساوى لجهده .

ولما كان التخيط هو ضمان تعبئة قدر معين من الاستثمار الإنتاجى ، تعبئة منظمة ومدروسة ، لتحقيق أسرع معدل نمو للطاقات الإنتاحية للاقتصاد الوطنى ، فإنه لايمكن الوصول إلى هذا ، دون خلق الأجهزة الاقتصادية والفنية والاجتماعية التى ترسم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية «كجهاز التخطيط

المركزى » و « قطاع عام » مملوك ملكية عامة يصبح هو العمود الفقرى فى البناء الاقتصادى ومنبع ومصب المدخرات القومية اللازمة لعمليات الاستثمار وصاحب السيطرة القوية على النظام الاقتصادى القادرة على حمايته من الانتكاس أو الوقوع فى قبضة الاحتكار . مستخدما فى ذلك أرقى ما وصل إليه التقدم العلمى من أساليب وأدوات فنية تكنيكية .

ولهذا يقول الميثاق فى حديثه عن حتمية الحل الاشتراكى فى الباب السادس « إن مواجهة التحدى لايمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط : ١ ـ تجميع المدخرات القومية. ٢ ـ وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات . ٣ ـــ وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج » .

كما يقول : « إن هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية فى التخيط وعلى لامركزية فى التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده . » .

ويقول أيضا : « إن الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن تقع على القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه . » .

بيد أن الميثاق وهو يحدد استراتيجيته القريبة المدى ،

صمم على الاحتفاظ بالقطاع الخاص بل احتفظ له بدور كبير في عملية الإنتاج والاستثمار بجانب القطاع العام وخاصة فى مجال الصناعات الخفيفة والتجارة الداخلية والإنتاج الزراعى أساساً، ولكنه عمد إلى ضبط أسلوب عمل القطاع الخاص فقيده بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبتبعيته لقيادة القطاع العام وبتطهيره من التبعية والارتباط بمصالح الاحتكارات الأجنبية وطابع المغامرة ذات الاستغلال البشع القديم. وذلك عن طريق تحديد أثمان السلع المعروضة للسوق ووضع حدود دنيا لأجور العمال وتوفير الزمن لظروف أكثر إنسانية وأمنا للمنتجين يستلزم هذا بالضرورة استئصال القوى الاجتماعية ذات النفوذ الإقطاعى والاحتكارى وأصحاب المصالح الرأسمالية الطفيلية المرتبطة مع مصالح الاستعمار.

من أجل هذا حرص الميثاق على أن يقرر فى بابه السادس: « أن الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تلغى وجود القطاع الخاص. إن القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ولا بد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد

كما كان فى الماضى على الاستغلال الطفيلى » .

كما يقرر فى حسم حقيقة أن « الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالى سواء كان طبقية موروثة أو كان طفيلية انتهازية . » .

الوحدة الوطنية وأشكالها :

وإذا كانت استراتيجية الميثاق قد حددت هدف مضاعفة الدخل القومى بأدوات التخطيط الشامل وقطاع عام مسيطر وقطاع خاص محدد الأبعاد وحددت تبعا لذلك القوى الاجتماعية المسئولة « بالعمال والفلاحين والمثقفين » باعتبارهم القوى المنتجة الرئيسية ماديا ومعنويا و « بالجنود » باعتبارهم القوة الضاربة للشعب تاريخيا فى يوليو ١٩٥٢ وأكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦ ضد العدوان الثلاثى ، ودرع الحماية المسلحة ضد الاستعمار وقواعده . و « بالرأسمالية الوطنية » صاحبة القطاع الخاص بدوره الجديد .. نقول إذا كانت الاستراتيجية قد حددت على هذا النحو فقد كان ضروريا أن يحدد الميثاق على أساس هذه الاستراتيجية أشكال التنظيمات النضالية التى تستطيع هذه القوى الاجتماعية أن تمارس مسئولياتها من خلالها .

ولقد حدد الميثاق بهذا الغرض شكلا عاما هو تآلف جميع هذه القوى الاجتماعية فى « وحدة وطنية » ، تمثل ، على حد تعبير الميثاق « تحالف القوى الممثلة للشعب العامل كبديل شرعى لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل » .

والمشكلة — فى التكنيك — ليست فى تجميع قوى الوحدة الوطنية المتحالفة فهذه الوحدة ضرورة استراتيجية لاغنى عنها وإنما فى كيف يكون هذا التحالف بحيث يحقق الهدف الاستراتيجى المرسوم ؟

فما لا شك فيه أن هذا التحالف تزاوج بين طبقات وفئات اجتماعية متناقضة ومتصارعة المصالح . والسؤال الهام الذى يواجه الميثاق ويجيب عليه فى هذا الشأن هو : كيف يمكن التوفيق بين هذه الوحدة وبين الصراع الطبقى الدائر والذى لا يمكن إنكاره وتجاهله أو كبته بين قوى هذه الوحدة حتى لا تتجمد حركة التقدم ؟

إن الميثاق يرى — فى ضوء ظروف الواقع المعاصر — إمكانية ممارسة هذا الصراع وحله بالطريق السلمى ، لا التصادم ، الدموى . بيد أنه لسلوك هذا الطريق السلمى لابد من خلق الجو والظروف المناسبة له بحيث تجرد الطبقة الرأسمالية ذات القوى

الاقتصادية والأسلحة السياسية التاريخية من نفوذها وأسلحتها وأن تقوم فى مواجهة المؤسسات الاقتصادية للرأسمالية الوطنية مؤسسات نقابية قوية واعية للعمال والفلاحين تعبر فى حرية عن إرادتها ومصالحها .

من هنا يقرر الميثاق فى الباب الخامس أن : « الصراع الحتمى الطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره وإنما ينبغى أن يكون حله سلميا فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات . ولقد أثبتت التجربة التى صاحبت بدء العمل الثورى المنظم أنه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ومنعها من أية محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها » .

والحق أنه لا ضمان لممارسة الصراع الطبقى ممارسة ثورية لصالح التقدم فى مجتمع الثورة الوطنية الجديدة إلا بأن ينفذ تنفيذا عمليا وحاسماً نداء الميثاق الثورى « إن تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط » .

حرص الميثاق ، على أن تتبع جميع الخطوط المحددة لأسلوب

العمل الوطنى الثورى ، عن مصدر أساسى واحد هو « الوحدة الوطنية » .

ومن هنا فإن السؤال الهام الذى يبرز أمامنا هو : أى نوع من الوحدة الوطنية يتطلبها الميثاق ؟.. وبتعبير آخر ما هى الطبيعة المميزة لهذه الوحدة ؟ هل هى مثلا نفس طبيعة الوحدة التى قامت خلال ثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٣٥ ؟

ليس من شك فى أن الوحدة الوطنية ، كأسلوب من أساليب العمل ، تتحدد طبيعتها ، وبالتالى دورها ، من واقع الهدف الاستراتيجى الذى ترسمه الثورة . وبالتالى فإن طبيعة الوحدة الوطنية اللازمة للثورة الوطنية الجديدة المزدوجة الهدف (تحرر قومى وتغيير اجتماعى تقدمى) تختلف بالضرورة عن طبيعة الوحدة الوطنية للثورة الوطنية التقليدية كثورة ١٩١٩ ذات الهدف السياسى الواحد والتى ينحصر نشاطها فى ميدان التحرر القومى فحسب .

فكيف نتعرف إذن على جوهر الطبيعة الخاصة للوحدة الوطنية الواجب بناؤها ؟

والحق أنه إذا كانت الوحدة الوطنية، هى كيان إنسانى سياسى متحرك لمجموع القوى الاستراتيجية فى مرحلة تاريخية معينة

من المجتمع ، فلابد لهذا الكيان من عمود فقرى صلب تستند إليه وتتماسك من حوله بقية القوى المتنوعة المكونة للوحدة . وهذا العمود الفقرى يتبلور من أعظم القوى الاجتماعية ثورية وذات الدور الأساسى بالنسبة للهدف الاستراتيجى الذى تضعه الثورة .

الوحدة الوطنية للثورة التقليدية :

وعلى ضوء هذا الفهم نجد أن الهدف الاستراتيجى للثورة الوطنية التقليدية هو تحقيق الاستقلال القومى ورفع راية التحرر السياسى . وهذا الهدف هو الحل السياسى والاقتصادى للصراع الأساسى المحرك للثورة الوطنية التقليدية . هذا الصراع الذى ينشب بين قوى الرأسمالية المحلية الكبيرة وبين الاحتكارية الاستعمارية التى تمد الطريق أمام النمو القومى الرأسمالى نتيجة سيطرة الاستعمار على مقدرات الاقتصاد والسوق وأجهزة الحكم فى الوطن . والحل إذن هو التحرر السياسى الذى يسمح للقوى الرأسمالية الكبيرة أن تشارك ، إن لم تنفرد ، بالسلطة السياسية وفى حرية الحركة والنشاط لبناء مجتمعها الرأسمالى . ولما كانت القوى الرأسمالية المحلية الكبيرة ، أضعف من أن تمارس وحدها

الثورة ضد الاستعمار واحتكاراته ، فإنها تعمد إلى تجميع القوى الشعبية من العمال والفلاحين والمثقفين ، حولها فى وحدة وطنية .

ومن هنا تكون الرأسمالية المحلية الكبرى هى العمود الفقرى ، وبالتالى تضمن توجيه الوحدة الوطنية نحو تحقيق أهدافها فى بناء مجتمع رأسمالى قومى .

الوحدة الوطنية للثورة الجديدة :

والسؤال الآن هو هل يمكن أن تظل هذه الرأسمالية القومية هى بذاتها العمود الفقرى للوحدة فى الثورة الوطنية الجديدة ذات الهدف المزدوج ، القومى والاجتماعى ؟

بالطبع لا . وإلا وقعنا فى تناقض بين الوسيلة والهدف .

فالثورة الوطنية الجديد ترمى بجانب صيانة الاستقلال القومى وتدعيمه إلى إحداث تغييرات جذرية فى البناء الاقتصادى والاجتماعى بحيث تتحقق مضاعفة الدخل القومى وتوزيع عائد الثروة القومية توزيعا جديداً يحقق مزيداً من المكاسب للقوى العاملة وذلك فى إطار زيادة الإنتاج فى جميع مجالاته .

ولما كان الإنتاج ، كما وكيفا ، هو محور النشاط الثورى ،

اقتصاديا واجتماعياً ، فمن الواجب كى نضمن تحقق الهدف ، أن تصبح القوى العاملة من الفلاحين والعمال ، باعتبارها صاحبة الدور الأساسى فى الإنتاج وذات المصلحة والفاعلية الثورية فى التغيير الاجتماعى المتجه نحو البناء الاشتراكى ، هى العمود الفقرى للوحدة الوطنية الجديدة البناءة للمجتمع الجديد .

ولعل هذا هو السر فى أن مشروع الميثاق قد حرص على أن يضمن لقوى العمال والفلاحين وحدها فى هذه الوحدة الوطنية بأشكالها التنظيمية والسياسية المختلفة نصف قوة النفوذ السياسى والاجتماعى .

ويكشف الميثاق عن هـذه الحقيقة الهامة بقوله فى الباب الخامس : « إن التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها أن تمثل بحق وعدل القوى المكونة للأغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة كما أنها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . إن ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى ، نابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة . ومن هنا فإن الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد

التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها » . .

الأشكال التنظيمية :

ويمضى الميثاق بعد تحديده لشكل وطبيعة الوحدة الوطنية إلى رسم الخطوط الرئيسية التى تجمد هذه الوحدة فى أشكال تنظيمية متنوعة تمارس العمل الثورى ومسئولياته .

● والتجميد الأول الرئيسى يتبلور فى تنظيم سياسى عام هو « الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة ». ولكى يتسلح هذا الاتحاد الاشتراكى بنواة الخلق والإبداع والقيادة الثورية الواعية فإنه نبت بين أحشائه « جهاز سياسى جديد . يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات » . وبمعنى آخر فهو يخلق الكادر الثورى الذى يترجم خبرة الجماهير وآمالها وآلامها إلى سلوك ثورى وحقائق مادية ملموسة فيصبح بالتالى الرأس المفكر الشعبي للجماهير . ومن هنا فهو يستوعب القوى الاشتراكية والوطنية الصلبة الواعية .

● كما يجسد الميثاق هذه الوحدة الوطنية فى مجالس شعبية منتخبة على مستوى الجمهورية كلها تتأكد « باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب » كما أنها الوريث الشرعى لسلطات الحكم المحلى بحكم أنها « أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها » .

والحق أن تجسيدنا لهذه المجالس الشعبية تجسيدا واقعيا سليما من شأنه أن يخلق الضمان الموضوعى ضد خطر استئثار السلطات الرسمية بثمرات نضال الشعب وجهده وضد إمكانية قيام طبقة بيروقراطية تحرف النضال الشعبي عن طريقه الصحيح .

وتتجسد هذه الوحدة أيضا فى مجلس نيابى يمثل السلطة التشريعية المنتخبة انتخابا حرا من الشعب . وفى تعاونيات الفلاحين المؤسسة على المنهج الديمقراطى . وفى نقابات العمال الزراعيين وعمال الصناعة والتجارة والخدمات المعبرة بحق وعمق عن مصالح الطبقة العاملة الصانعة للحياة .

الجو الصحى . والضمانات :

على أن هذا التجسيد للأشكال التنظيمية والسياسية للوحدة

الوطنية لايعنى شيئا إذا لم يتوفر لها الجو الصحى والضمانات الحقيقية ، كى تمارس من خلالها مسئولياتها فى العمل والتفاعل الثورى . ومن هنا حرص الميثاق فى وضعه للتكنيك أن يحدد مناخ العمل وضماناته الرئيسية . . كيف ؟

● إن الجو العام الذى يستلزمه الميثاق لإمكان حياة هذه الأشكال التنظيمية والسياسية وحركتها الثورية الخلاقة هو « الجو الديمقراطى » بمعنى وجوب أن يكون الانتخاب الحر المباشر المتحرر من عبودية الاستغلال والجرى الذليل وراء لقمة العيش والتسلط الإدارى ، هو الطريق الوحيد لسير هذه التنظيمات وتكوينها وتحقيق إرادتها وبذلك تصبح الديمقراطية كما جاء بالميثاق « ديمقراطية كل الشعب » .

● تحقيق جماعية القيادة على جميع المستويات ابتداء من رئاسة الدولة العليا حتى تنظيمات القرى الصغيرة والقضاء على التحكم الفردى بكل صوره « فان جماعية القيادة — كما قرر الميثاق — ليست عاصما من جموح الفرد فحسب وإنما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات كما أنها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد » .

● ممارسة النقد والنقد الذاتى على كل المستويات وخلال

جميع التجارب وبأوسع الفرص الممكنة . وهذه الممارسة هى السبيل إلى كشف الأخطاء وتحديد المسئوليات وتقييم الأعمال تقييما سليما واقعيا . كما أنها الطريق الثورى لمعالجة الخطأ والنقص وضمان عدم تكرارها . ومن هنا كانت حماية حرية الرأى والاجتماع وحرية الصحافة ضرورة واجبة لا غناء عنها فإن « حرية النقد ، كما يقرر الميثاق بحق - تضيع بضياع حرية الصحافة » .

المساواة السياسية والاجتماعية :

● مواصلة العمل الثورى لتحقيق المساواة السياسية والاجتماعية بين الرجل والمرأة تحقيقا عمليا . وليس هذا مجرد « عمل عادل وإنسانى » بل هو ضرورة تحتمها الثورة التى تستلزم ، لتحقيق أهدافها فى زيادة الإنتاج تعبئة جميع الطاقات البشرية الممكنة فى عملية الإنتاج فمن الثابت اليوم أن مجتمعنا لا يستفيد بأكثر من ربع طاقة المرأة الحقيقية . فى حين نسجن وراء الأغلال ورواسب عهد الحريم ثلاثة أرباع الطاقة دون عمل منتج ومن هنا أكد الميثاق ضرورة « أن المرأة لا بد أن تتساوى بالرجل ، ولا بد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق

حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة » .

● اتهاج الأسلوب العلمى الواقعى المطعم « بالتجربة والخطأ » فى مناقشة وعلاج المشاكل التى تواجه العمل الثورى فى جميع مجالاته وذلك من أجل تعميق القيم التقدمية والديمقراطية للمجتمع المنشود فى جميع قوانا الإنسانية وأجهزتنا المتنوعة وتشريعاتنا المختلفة وسياستنا التعليمية « فالمفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية — على حد تعبير الميثاق — يجب أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح .. وبحيث يصبح هدفها تمكين الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة » .

● العمل على تنمية وسيادة ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ذات الفلسفة الواقعية الثورية لتطهر مجتمعنا من قيم الفلسفة المتواكلة القعيدة . وذلك فى جميع المجالات الفنية والأدبية والعلمية فيصبح العلم والفن فى خدمة المجتمع والإنسان وبذلك نستطيع أن نضىء « جوانب فكر الإنسان وتحريك طاقات كاملة وخلاقة ومبدعة » . وبالتالى يخلق إنساننا خلقاً ثورياً جديداً .

● تحقيق وحدة الإرادة فى التخطيط والعمل على أساس ديمقراطى . مع توفير المرونة اللازمة عند التنفيذ ومواجهة المشاكل . وذلك بأن يصبح قرار الأغلبية فى العمل ، وبعد المناقشة الحرة المفتوحة هو قرار الجميع الواجب التنفيذ ، من حيث الجوهر مع ترك تفاصيل التنفيذ حرة دون جمود حتى تتواءم مع الظروف الواقعية لمختلف المستويات . ومن هنا يقرر الميثاق أن « التنظيم لا بد له أن يعتمد على مركزية فى التخطيط ، وعلى لا مركزية فى التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده » .

وبعد . . فهذه هى الخطوط الرئيسية للتكنيك الذى وضعه الميثاق لتنفيذ استراتيجيته القريبة المدى . والمهم بعد ذلك أن يخوض الشعب بكل قوته وإصراره وطاقاته الإبداعية التجربة ليشق الطريق نحو البناء الاشتراكى والديمقراطى .



حديث في الاشتراكية

على ضوء قوانين يوليو عام ١٩٦١

الثورة بدون عنف

يشكو الناس فى بلادنا — ولهم حق — من أن التعريف بالاشتراكية يجرى وكأنه محاولة يائسة لفك طلاسم لغز محير مستغلق على الأفهام .

ونحن لا ننكر قيام جهود عميقة وجادة فى هذا المجال . ولكنها للأسف قليلة ونادرة . أما غالبية الكتابات التى نطالعها اليوم عن الاشتراكية ، فإنها تكتب بأسلوب تفتيت « القضية الموضوعية » وتحويلها إلى « قضايا ذاتية » . أو بحجة الإثارة والفن الصحفى — المفترى عليه طبعا — تنتصب أمامنا وكأنها بيت من بيوت « جحا » الشهيرة بأساطيرنا الشعبية . . إذا تجاسرنا على اقتحامه ، تاهت بنا الخطوات فى مسالك مظلمة ودروب متعرجة دون أن نصل إلى مخرج .

هذه ظاهرة يجب أن نصدق أنفسنا ونعترف بها فى شجاعة ، كى نتمكن من تشخيصها والوقوف على أسبابها . ومن ثم علاجها علاجا صحيحا . والحق أن هذه الظاهرة إن دلت على شىء فإنما تدل على أننا ، نحن الذين أتيح لهم ، أن يمسكوا بالقلم ويكتبوا

للناس ، لأ نعرف بالضبط حقيقة ما نخوض فيه . وإلا لتفتحت كلماتنا عن الحقائق بدلا من الألغاز .

والحق أيضا ، أننا لن نستطيع مهما كان صراخنا عن الاشتراكية زاعقا ومدويا أن نبنى مجتمعا اشتراكيا ، فى حين أن الاشتراكية نفسها ، كطريق ومنهج شامل للحياة ، غير واضحة المعالم فى أذهان وقلوب الناس . والناس هم ، أولا وأخيرا ، بناة الاشتراكية ومنبعها وهدفها فى آن واحد .

الاشتراكية والفهلوة :

ويبدو أن هذه الظاهرة ترجع إلى ثلاثة أسباب :

أولها : أن البعض منا يأخذ الاشتراكية « بالفهلوة » . يحوم ويدور حول تفسير لغوى لكلمة الاشتراكية . إن هذا الجهد قد يفيد دراساتنا اللغوية . ولكن ما من علاقة له بالاشتراكية ، سوى التعقيد والالتواء وتصوير بيت الاشتراكية على شكل بيت جحا الشهير . فى حين أن الفارق بينهما شاسع كالفرق بين دهاليز السجن ومسرح الأوبرا .

وثانيها : أن البعض الآخر يصدر فى تعريفه للاشتراكية عن مجرد عواطف إنسانية تشوبها رغبة الإحسان أو الصدقة ،

تستهدف إنصاف أهل الفقر من أهل الغنى مع بقاء أهل الفقر على فقرهم وبقاء أهل الغنى على غناهم والعواطف الإنسانية محيط واسع رحب يضم كل ما يتصل بالخير والتقدم للإنسان عموما ، سواء أكان هـذا الإنسان يعيش فى مجتمع إقطاعى أو رأسمالى أو اشتراكى . فمطالبة صاحب المصنع الرأسمالى مثلا برفع أجر العامل كى يستطيع مواجهة مطالب الحياة المتزايدة ، عمل إنسانى يصدر عن عاطفة إنسانية . ولكنه ليس بالاشتراكية على أية حال . فالعامل وإن زاد أجره سيظل أسيرا لاستغلال صاحب المصنع فى مجتمع رأسمالى . فالإنسانية المجردة بوجه عام ليست بصفة مميزة للاشتراكية عن غيرها من النظم . بل إن الرأسمالية نفسها — وهى نقيض الاشتراكية — اتسمت بالإنسانية عندما حاربت الإقطاع وحررت عبيد الأرض منذ أواخر القرن الثامن عشر . وهكذا فليس كل عمل إنسانى ، اشتراكى بالضرورة . ولقد حرص جمال عبدالناصر على أن يوجه النظر إلى هـذه النقطة بالذات أكثر من مرة مؤكدا أن الاشتراكية ليست إحسانا أو صدقة من أحد ، بل هى تطور حتمى من حق الشعب العامل .

وثالثها : أننا نواجه اليوم موجات عاتية من الخلط بين المفاهيم والمصطلحات العلمية . . موجات تمسح السمات المميزة والمحتويات الحقيقية والخطوط الأساسية لكل مفهوم أو مصطلح . نحن مثلا نستعمل مصطلحا يقول : « الاشتراكية العربية » وقد شاء البعض أن يفسر هذا المصطلح على أننا « نبتكر مبادىء فلسفية اشتراكية قومية تغاير المبادىء الفلسفية العامة » .

هذا فى حين أن المضمون الصحيح لهذا المصطلح « الاشتراكية العربية » يعنى أننا وإن كنا نلتزم فكريا بمبادىء الفلسفة الاشتراكية العامة إلا أن تطبيقنا لها فى مجتمعنا يتخذ بالضرورة طريقا عربيا نبتكر فيه من خلال مواجهتنا لمشاكلنا الواقعية وبحكم ظروفنا المادية وتكويننا الاجتماعى والنفسى أشكالا ووسائل جديدة أو خاصة لتجسيد الاشتراكية . هذه الأشكال والوسائل العربية سوف تزيد من ثراء التراث الإنسانى العام للاشتراكية . وهو التراث العام المملوك لجميع الشعوب دون استثناء . . من حق كل شعب أن يغترف منه وأن يضيف إليه .

وهكذا إذا أردنا أن نفك طلاسم اللغز الذى عقدناه

بأيدينا ، وأن نضيء البيت ونطهره بشمس الاشتراكية ، فمن واجبنا أن لا نعتمد على مهارتنا الفكرية ، واجترارنا الذاتى لعواطفنا الإنسانية وثروتنا اللغوية . بل نقف من خلال التراث الإنسانى للاشتراكية على فلسفتها ومبادئها العامة . وأن نستنبط من خلال مواجهتنا الواعية لواقعنا ، طريقنا العربى إلى تحقيق هذه الفلسفة والمبادىء العامة للاشتراكية . محددين فى نفس الوقت ضوابط ومقاييس لغتنا ومصطلحاتنا الاشتراكية فنتحاشى بذلك اللبس والغموض والظلمة .

السؤال البسيط المعقد :

وإذن فعلينا أن نبدأ بالسؤال البسيط والمعقد معاً :
ما هى الاشتراكية ؟

الاشتراكية ، بمفهوم التراث الإنسانى ثورة وعلم ، يمارسان بطرق وأساليب تتفق وتتفاعل والظروف الخاصة بكل عصر وشعب . وذلك كله من أجل تغيير المجتمع وتحريره من قبضة أقلية متحكمة مسيطرة ليغدو مجتمع كل العاملين .

بهذا المفهوم ، تثار قضية الاشتراكية عند البحث ، على مستويين دائماً :

مستوى نظرى : يتعلق بفلسفتها كثورة ، ومبادئها وقوانينها كعلم .

ومستوى تطبيقى : يتصل بالممارسة العملية لهذه الفلسفة والمبادىء والقوانين فى مجتمع معين وتاريخ معين .

وهذا كله دون إغفال لعامل هام ، وهو أن المستويين ، النظرى والتطبيقى ، ليسا منفصلين أحدهما عن الآخر ، بل على العكس متصلين متشابكين ، يتبادلان التأثر والتأثير دوما . فالنظرية الاشتراكية ليست مجرد ترف فكرى أو أحلام جميلة فى خيالات المفكرين ، وإنما هى نبت حديث أصيل لنضال الإنسان التاريخى فى واقعه الاجتماعى من أجل السيطرة على الطبيعة ومواردها من جانب ، وعلى مصيره وعلاقاته مع الأشياء والناس من جانب آخر . فالاشتراكية من حيث هى فكرة تمتد جذورها فى التاريخ الاجتماعى بكل مادياته ومعنوياته . وعند التطبيق تنير هذه الفكرة السبيل أمام الاشتراكيين فى عملية تغيير المجتمع وتحويله إلى الاشتراكية . وخلال عمليات التطبيق هذه تلقح الفكرة نفسها بتجارب العمل ونتائجها فتتطور وتكسب أضواء ومفاهيم جديدة ، لتعود بدورها بعد ذلك للتأثير على النشاط العلمى للاشتراكية . وهكذا تستمر إلى الأبد

عملية الأخذ والعطاء بين الفكرة والتطبيق فى حيوية دائمة .

المستوى النظرى للاشتراكية :

وإذا شرعنا الآن — على هذا الضوء — فى دراسة المستوى النظرى ، واجهتنا الاشتراكية كثورة وعلم فى آن واحد . فهما ، أى الثورة والعلم ، عنصران متفاعلان يصعب فصلهما فى الواقع والحقيقة .. تماما كعنصرى الأوكسجين والإيدروجين المكونين للماء ، فلا يمكن أن نفصل أحدهما عن الآخر ويبقى الماء ، ماء . بيد أن الدراسة ، تستلزم بالضرورة ، تحليل الموضوع إلى عناصره المكون منها . وهكذا نتناول الاشتراكية أولا كثورة . ثم الاشتراكية كفلسفة وعلم .

فما معنى قولنا إن الاشتراكية ثورة ؟

معناه ، أن الاشتراكية تغير الحالة القديمة أو الراهنة ، بحالة جديدة تماما . تغير المجتمع من الحالة الرأسمالية إلى الحالة الاشتراكية . . من ملكية نفر قليل من المواطنين لموارد المجتمع ووسائل الإنتاج فيه ، ملكية خاصة استغلالية ، إلى ملكية عامة مشتركة لجميع أفراد المجتمع . هذا التغيير ليس تغييراً فى سطح المجتمع أو أشكاله الخارجية أو مجرد تهذيب

اجتماعى لقوة هذا النفر القليل المسيطر وإنما هو تغيير فى الجوهر . . فى الأساس الذى قام عليه البناء الاجتماعى نفسه وسمح بوجود هذا النفر القليل وقوته وسيطرته .

فالثورة إذن هى إحداث تغيير شامل فى أساس شىء معين ، من شأنه أن يحوله إلى شىء جديد بأساس جديد . والثورة فى هذا تغاير الإصلاح ، الذى يكتفى بتغيير فى واجهة الشىء أو فى صياغته الخارجية دون أى مساس بأساسه .

ففى الطبيعة تحويل الصحراء إلى أرض زراعية عمل ثورى . فهو لا يغير الشكل من رمال صفراء كالذهب إلى أرض سوداء كالليل فحسب . وإنما ، يغير من أساس التربة نفسها ويجعلها قابلة للزراعة بعد أن كانت جرداء غير صالحة لنمو النبات . أما تسميد الأرض الزراعية فهو عمل إصلاحى لأنه لا يغير من أساس التربة بل يصلحها ويثرى من خصوبتها .

وكذلك الحال فى المجتمع . ولنضرب مثلا . . إن مجرد فرض الضرائب التصاعدية على الدخول الكبيرة لهذا النفر القليل المسيطر بحكم ملكيته لموارد المجتمع ، ليس فى حد ذاته عملا اشتراكيا . . لماذا ؟ لأنه لا يغير شيئاً من جوهر ومنبع هذه السيطرة . فالدخل ليس هو جوهر ومنبع السيطرة

وإنما الملكية الاستغلالية لموارد ووسائل الإنتاج فى المجتمع هى كل الجوهر والمنبع . والضرائب التصاعدية لا تمس هذا الجوهر فى شىء وإنما هى تتناول مظهره الخارجى ، وهو الدخل ، بالتهذيب فحسب . لهذا نجد اليوم مجتمعات رأسمالية عريقة كالمجتمع البريطانى مثلا ، تلجأ إلى فرض الضرائب التصاعدية على الدخول الكبيرة دون أن يعنى هذا أنها تحولت إلى مجتمعات اشتراكية . إذ ما لم ينصب التغيير على الملكية الخاصة ويحولها إلى ملكية عامة ، سيظل انقسام المجتمع إلى طبقة مالكة مسيطرة ومستغلة وطبقة أخرى معدمة مقهورة مستغلة . وتظل بالتالى العلاقات الاجتماعية بين المواطنين ، تدور حول استغلال إنسان لإنسان آخر وكل ما تستطيعه الضرائب التصاعدية هو أن تجعل هذا النفر القليل يتنازل عن بعض أرباحه للدولة — التى هو مسيطر عليها فى نفس الوقت — للقيام بمشروعات اقتصادية تفيد هذا النفر نفسه ، وبأخرى اجتماعية مسكنة تنزل كالماء البارد فوق الثورة الاجتماعية للمستغلين فتطفىء أوارها وتخمدها . فهى ، أى الضرائب التصاعدية — وحدها — ليست فى حقيقتها إلا خط دفاع للرأسمالية ضد الاشتراكية . ولعل هذا يفسر إقدام كثير من

الدول الرأسمالية على فرض الضرائب التصاعدية فى الوقت الحالى كسلاح مضاد للاشتراكية .

وهو أيضاً يفسر عدم جمود الثورة المصرية الاجتماعية عند حد فرض الضرائب التصاعدية ، بل تعدت ذلك إلى تحويل ما يقرب من ٨٢٪ من موارد المجتمع ووسائل الإنتاج فيه (باستثناء الأرض) من ملكية خاصة إلى عامة وشبه عامة . فهى لاتستهدف مجرد إصلاح النظام الرأسمالى بل السير فى طريق تغييره إلى نظام اشتراكى .

والواقع أن الاشتراكية ، بمفهومها الثورى هذا ، تكشف عن الطريق السليم والشجاع لحل المتناقضات الطبقية فى المجتمعات الإنسانية لأول مرة فى تاريخ العالم . فالتاريخ الإنسانى فى جميع عصوره منذ تخطى مرحلة طفولته ، المشاعة البدائية ، وهو ميدان مستمر للصراع الخفى والظاهر ، بين طبقات مسيطرة مستغلة وأخرى مستغلة مقهورة .

والاشتراكية الآن بتحويلها ملكية الرأسمالية الكبيرة المستغلة لملكية عامة تضع بذلك لأول مرة ، حلا اجتماعياً وحاسماً لمشكلة الصراع بين الطبقات ، الذى أنهك الإنسانية .

ثورة قومية وعالمية معا :

من هنا كانت الاشتراكية ثورة فى تاريخ الإنسانية ،فى نفس الوقت الذى يرتفع فيه علمها الثورى فى كل مجتمع أو وطن .

فهى ثورة فى تاريخ الإنسانية ، لأنه بانتصارها داخل الدول الرأسمالية وخاصة الكبيرة المستعمرة منها ستصفى النظام الرأسمالى من العالم ، هذا النظام الذى قسم المجتمع الدولى إلى بلاد استعمارية تملك من النفوذ المادى والقوة العسكرية ما يمكنها من استعمار بلاد أخرى مختلفة مادياً وعسكريا أو استغلالها . وبانهيار النظام الرأسمالى فى الدول الاستعمارية ينتهى الاستعمار وينتهى معه عصر تقسيم المجتمع الإنسانى إلى بلاد استعمارية وأخرى مستعمرة .

وهى فى نفس الوقت ثورة فى المجال القومى للوطن لأنها تحرر ملايين المستغلين الذين يضطرون إلى بيع قوى عملهم العضلى والعقلى بأبخس الأثمان لأصحاب وسائل الإنتاج الذين يملكون بحكم قبضتهم المسيطرة توزيع العمل والبطالة ، الخير والشر ، الحياة والموت ، على الناس كما يشاءون .

الثورة وأساليبها :

تبقى بعد ذلك نقطة هامة ، وهى أن الثورة الاشتراكية ، كأى عمل ثورى يوضع موضع التنفيذ ، يتخذ طريقاً أو أسلوباً يتفق والظروف الخاصة لهذا العمل . فقد تتخذ الثورة أسلوباً دموياً عنيفاً إذا ما اصطدمت بمقاومة مضادة أو عوائق رجعية عنيفة . وقد تأخذ طريقاً سلميا إذا لم تواجهها مثل هذه المقاومة.

وإذن يجب أن نفرق بين الثورة كتغيير أساسى فى جوهر الشىء أو المجتمع . وبين أسلوب إحداث هذا التغيير ، والذى قد يكون عنيفا أو سلميا على حسب الأحوال . فالعنف الدامى ليس شرطاً ضرورياً من شروط الثورة . فالماء الذى يترك لأشعة الشمس تنفذ إليه دونما عوائق تتباعد جزئياته ويتحول بطريقة طبيعية تحولا ثورياً من حالة السيولة القديمة إلى حالة جديدة هى البخار . وفى ظروف أخرى ، يستدعى الأمر تسليط قوة حرارية عنيفة على الماء لتحدث فيه نفس هذا التغيير.

وكذلك المجتمع فى تحوله من النظام الرأسمالى إلى النظام الاشتراكى قد يحدث بثورة عنيفة أو ثورة سليمة .

ليست عقيدة ولا مذهب
ولكنها علم

نحن نتورط فى خطأ مدمر إذا تصورنا أن الاشتراكية ، عقيدة من العقائد ، تبقى دائما . أبدا محافظة على قداستها ، بغض النظر عن اختلاف ظروف الزمان والمكان ، فالعقيدة بطبيعتها ، على العكس من العلم ، إيمان مطلق بعدة قواعد أو مقاييس لا تتغير بتغير البيئات والعصور ، فالعقيدة البوذية أو المسيحية أو الإسلامية ، مثلا ، هى هى ، سواء عند نشأتها فى سالف القرون أو فى القرن السابع عشر أو فى القرن الحالى ، وهى أيضا كذلك سواء وجدت فى مصر أو غينيا أو بريطانيا أو الهند أو أمريكا أو القطب الشمالى . إن قواعد الصلاة فى الإسلام ، وهى ركن أساسى فى عقيدته ، لم ولن تتغير منذ أعلنها النبى محمد عليه السلام فى شبه الجزيرة العربية منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا حتى اليوم . يعتنقها المسلم المعاصر فى أى مكان يوجد به من قارات العالم الخمس دون أى تغيير .

ونحن أيضا ، نقع فى خطأ أشد حمقا ، لو تصورنا الاشتراكية مذهبا يتجمد داخل قوالب وأوضاع محددة تنطبق انطباقا أعمى

على كل مجتمع فى كل زمان ومكان ، كما لو كانت المجتمعات الاشتراكية صورا بالكربون لنموذج أصلى ثابت فى الذهن أو فى أرشيف التاريخ .

من هنا ، لم ولن تعرف الاشتراكية ، المذهبية الجامدة أو النصوص المقدسة .

وإذن . فإذا لم تكن الاشتراكية عقيدة مقدسة أو مذهبا جامدا ، فماذا تكون ؟

إنها علم .. علم تغيير المجتمع الإنسانى وتطويره .

والعلم بشىء هو معرفته . ومعرفة شىء ، هى الكشف عن حقيقته ، ونحن لا نكشف عن هذه الحقيقة إلا إذا فهمنا طبيعة هذا الشىء ومميزاته وأوجه الشبه وأوجه الخلاف بينه وبين الأشياء الأخرى المرتبطة والمحيطة به . وهذا الفهم لا يتم إلا إذا وضعنا قبضات وعينا على القوانين الخاصة التى تسيطر على هذا الشىء فى نشأته وتطوره ، أى فى حركته .

فعلم النبات ، مادته الزروع والأشجار والأزهار ، وهو يستهدف الكشف عن حقيقة هذه المادة بمعرفة القوانين التى تسيطر عليها فى نشأتها ونموها وتفاعلها بالتربة والهواء ومختلف الظروف المحيطة وهذه المعرفة بالقوانين تهدينا إلى اختيار أصلح الأراضى

وأصلح الظروف المناخية ، الملائمة لزراعة نبات معين دون غيره من سائر النباتات .

وعلم الاشتراكية ، أشمل وأعم من أى علم آخر ، ذلك أن مادته هى المجتمع الإنسانى ، وهو بالمثل يستهدف الكشف عن حقيقة هذا المجتمع بمعرفة القوانين التى تسيطر عليه فى نشأته وحركة تطوره ، وهذه المعرفة بالقوانين العامة هى وسيلتنا لدراسة وفهم طبيعة وظروف كل مجتمع من أجل تطويره ولتحقيق خير الإنسان فيه .

والعلم ، سواء أكان طبيعيا يختص بقطاع محدود من الطبيعة ، كعلم النبات ، أم إنسانيا شاملا كعلم الاشتراكية ، لا يعرف السكون أو الجمود عند حد معين من التقدم أو يرفع الراية البيضاء فى استسلام أمام مشكلة من المشاكل التى تواجهه ، بل هو بحكم كونه وسيلة ثورية لحل المشاكل ، يستخدم أسلوب الاستقراء والملاحظة والتحليل والتجربة الواقعية ، يعنى دائما التقدم الإيجابى ، والتقدم بطبيعته لا يعرف الجمود أو الاستسلام . فلا كمال للتقدم ولا نهاية للشوط فيه .

الذرة الاشتراكية :

الذرة ، مثلا فى مطلع هذا القرن كان الكشف عن حقيقتها

قد وصل إلى أنها أصغر جزء من المادة . وأنه لا يمكن تجزئتها إلى ما هو أصغر منها بعد ذلك ، فهل قنع العلم بهذا القدر من الحقيقة واستسلم ؟ لا . لقد رأيناه ، ونحن مبهورو الأنفاس ، يتقدم بالإصرار والتجربة حتى استطاع أن يتوغل أكثر فأكثر فى حقيقة الذرة فيجزئها ويفتتها ويفجر عنها أقوى طاقة عرفها التاريخ الإنسانى .

وإذا كان هذا التفتيت للذرة قدحدث أول ماحدث على أيدى العلماء الألمان ، فليس معنى هذا أنه أصبح شيئاً قومياً متقوقعاً داخل الجنسية الألمانية ، ملكا لألمانيا وحدها . وبالتالى تغلق جميع البلدان الأخرى أبوابها دونه ولا تستفيد منه بحجة أنه ألمانى . وإنما معناه أنه يجب الاستفادة بهذا الكشف العلمى وتطويره لصالح الإنسانية كلها وتقدمها .

ولهذا رأينا بلادا أخرى كأمريكا والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا وغيرها تعالج هذا الكشف العلمى وتطبقه وتستخدمه . وليس من شك فى أن جميع هذه البلاد باستخدامها المتنوع لقانون تفتيت الذرة فى مجتمعاتها المتباينة الظروف ، لابد وأن تضيف باستمرار لهذا العلم ، جديداً يغنى من تراثه العام .

الاشتراكية ليست ملكاً شخصياً :

وهكذا لا يقف العلم ومكتشفاته عند حدود شخص معين أو بلد معين ولكنه ينطلق ليعانق الإنسانية بجميع شعوبها دون ما تمييز .

ومن هنا ، فإن علم الإشتراكية ، بقوانينه العامة ، ليس ملكا شخصياً لروبرت أووين أوسان سيمون أو ماركس أو انجلز . . أو ملكا قومياً للاتحاد السوفييتى أو الصين أو يوغوسلافيا أو الأحزاب الاشتراكية فى أوربا الغربية وغيرها من البلاد التى طبقت قوانين العلم الاشتراكى على ظروفها الخاصة بتجارب مختلفة . وإنما هو ملك عام للإنسانية جمعاء . وفى كل مواجهة يقوم بها شعب لمشاكله وظروفه الخاصة ، وتجاربه لحلها على أساس قوانين العلم الاشتراكى ، إضافة جديدة لهذا التراث العلمى وتجاربه الإنسانية .

لهذا كانت عملية الأخذ والعطاء الإنسانية فى العلم ومعطياته ، بين العلماء بعضهم وبعض وبين المجتمعات بعضها وبعض ، عملية طبيعية وضرورية للتقدم الشخصى والقومى والعالمى على السواء. فلا يضير مجتمعنا أو ينقص من قدره أو يخل بسيادته القومية ،

أن يتفتح وعيه للاستفادة المستمرة الخلاقة باكتشاف العلم في أى مكان من عالمنا . فنحن فى مصر لم يضرنا أن نستفيد باكتشاف الاتحاد السوفيتي وأمريكا فى علم الذرة عندما أنشأنا مفاعلنا الذرى بانشاص . بل إن الذى كان يضيرنا حقا هو أن نغلق أبوابنا ونوافذنا ولا نحرك ساكنا .

الاشتراكية لا تمطر حلولا :

بيد أن العلم لا يمطر حلولا جاهزة للمشاكل فى أى مجتمع . إنه فقط مجرد وسيلة . . مجرد مفتاح تفتح به أبواب المشاكل المستعصية ذات الطبائع المختلفة ومن هنا تختلف الحلول من مجتمع لآخر نتيجة اختلاف نوعية وطبيعة المشاكل الرابضة وراء الأبواب المغلقة . وهذا يستتبع بالضرورة اختلافا فى التجارب والأنظمة . ومن هنا كانت عملية نقل نظام أو حل أو تجربة من مجتمع معين وفرضها أو إلباسها لمجتمع آخر ، أمرا لا يمت للاشتراكية ، بصلة، بل لعله ، دون أدنى مبالغة فى التعبير ، خيانة للاشتراكية بفلسفتها وقوانينها العامة .

بهذا الفهم للاشتراكية كعلم إنسانى شامل ، نستطيع الوقوف

على جوهر فلسفته وحقيقة قوانينه فى تغيير المجتمع وتطويره من ناحية . كما نضع الاشتراكية فى تفكيرنا وواقعنا موضعها الصحيح الخلاق من ناحية أخرى .

فما هى إذن ، فلسفة الاشتراكية العامة وقوانينها كعلم ؟

ونسارع أولا إلى القول بأن كلمة « فلسفة » قد اتخذت فى مجتمعنا طابعا منفرا ، فلقد غدت رمزا للسخرية بكل كلام غير مفهوم أو سفسطائى لا نتيجة من ورائه . ونحن كثيرا مانستعمل كلمة « الفيلسوف » كناية عن «الغلباوى» و« المقاوح » و « الناطح » للحقيقة الناصعة كالشمس .

فلسفة الحكم الخائبة :

ولعل مصدر هذا أنه لم يتيسر لنا معرفة الفلسفة فى مجتمعنا إلا مجرد تلاعب ماهر بالألفاظ لا صلة له بواقع حياتنا . وكان الفيلسوف هو ذلك الرجل الذى يحمل رأسا كبيرا ونظارة سميكة ويبهرنا للحظات بكلمات لامعة غامضة كالسحر . فكأنه « حاو » يخرج البيضة من أنف محدثه أوراقص رشيق على حبل مشدود . ولم يكن هذا أمرا اعتباطيا . بل كان مقصودا .

فمثل هذه الفلسفة غير الواقعية ، هدفها الأساسى أن تلقى

على الواقع الذى نعيشه ، وظهورنا محنية ، أستارا تحجب حقيقته عن وعينا ، وتجسمه لنا كمشيئة قدرية من صنع قوى خفية خارجة عن إرادتنا فلا حيلة لنا معها . وعلينا والحالة هذه أن نرضى بما قسم لنا من حظ وما سطر على جبيننا منذ الميلاد من مصير .

فالحكمة لا يجب علينا فهمها ، فالفهم هنا حرام وكفر ! ، يملك الإقطاعيون والرأسماليون الضياع والمصانع فى حين يملك الفقر والعوز الجماهير الغفيرة من الفلاحين والعمال . وللحكمة نفسها تنعم قلة قليلة بكل شىء دون ماعمل أو جهد فى حين تربط الملايين كالثيران معصوبة الأعين إلى سواقى العمل الشاق تتصبب عرقا طوال العمر دون أن تنعم بشىء . وكثيرا ما استغل البعض هنا الدين . . والدين براء منهم ومن استغلالهم .

ومن هنا كانت هذه الفلسفة فى الواقع تفيد ناسا وتضر بناس آخرين . تفيد طبقة الرأسماليين المستغلين وتضر بطبقة الملايين الكادحين إذ تلقى فى روع هؤلاء الآخرين أن الحقيقة فى الحياة لا يمكن الوصول إليها . وبالتالى يصبحون فى حالة عجز لا حول لهم ولا قوة إزاء الاستغلال والظلم . وما عليهم إلا أن يحتملوا صاغرين منطق « الحكم الخفية غير المفهومة » . وهذا بالضبط ما يريده المستغلون ، ليظل الإنسان بين أيديهم مجرد سلعة ،

يباع عمله ويشترى بأبخس الأثمان . من هنا نبعث كراهيتنا للفلسفة . ولنا حق ، فهى تجمل لنا واقعا قبيحا ، وتقدس استغلال القلة المترفة للغالبية المحرومة ، وتحرم كل محاولة للإجابة على علامات استفهام : لماذا ؟ وكيف ؟ ومن أين ؟ وإلى أين ؟ التى نواجهها عشرات المرات كل يوم ، فى شارع قصر النيل وفى حارة السيدة زينب . . على واجهة قصر عابدين وعلى عتبات أكواخ الصفيح فى الشرابية .. أمام البنوك وفى المصانع والحقول وفى كل مكان . باختصار لم تكن هذه فلسفتنا فكيف نحبها أو نحترمها ؟ !

هل يجب أن تكون لنا فلسفة ؟

ولكن هل يجب أن تكون لنا فلسفة ؟ الواقع أن الفلسفة ليست إلا مجرد مفهوم للعالم . والعالم هو الطبيعة والمجتمع معا . وقد يبدو هذا مجرد كلام نظرى ولكنه فى الحقيقة ذو دلالة عملية عميقة . ذلك أن « مفهوم العالم » يختلف من شخص إلى آخر وفقا للطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها ويرتبط بمصالحها . فمفهوم العالم عند الرأسمالى الإقطاعى ليس هو بالطبع مفهوم الفلاح ، والإنسان العادى قد يعى هذا المفهوم ، ولكنه فى الغالب

لا يعيه . بيد أن عدم الوعى هذا لا ينفى أن له فى الحياة فلسفة معينة تحركه وتضبط سلوكه وتكيف آراءه ومواقفه فى أخطر وأبسط الأمور معا ، ابتداء من عقد صداقة مع شخص أو قراءة جريدة معينة دون جريدة أخرى أو خوض لحرب أو مساهمة فى مشروع . ومن هنا كان من الأهمية بمكان أن نعى مفهومنا عن العالم والحياة ، لأن هذا الوعى يتيح لنا أن نطهره مما يكون قد علق به تحت الضغط الاجتماعى وإيحاءات الفلسفة غير الواقعية ، المعادية لمصالحنا ، الأمر الذى يساعدنا على معرفة الحقيقة والسيطرة عليها وتوجيهها توجيها إنسانيا . فلا كفاح ناجح بدون فلسفة سليمة .

وهكذا فليس لنا اختيار فى أن تكون لنا فلسفة أو لا تكون ، وإنما الخيار هو هل تكون فلسفتنا واعية نابعة عن الواقع الحى وذات مبادىء مفهومة صادقة . . أم تكون متواكلة غير واعية تغرقنا فى بحور من الظلمات والخرافات ؟

إن الفلسفة المتواكلة هى فلسفة النظام الرأسمالى وغيره من الأنظمة الرجعية . فهى دائما تصور لنا هذا النظام كقضاء محتوم علينا ، ولا فكاك منه ، وعلينا أن نعيشه كما يعيش السمك فى البحر . . الكبير يلتهم الصغير . . علينا أن نأكل الآخرين

إذا كنا لانريد أن يأكلنا الآخرون . . . عليك أن تتغذى بمنافسك فى العمل ، فى التجارة ، فى الحب ، قبل أن يتعشى هو بك . وعليك أيتها الفتاة أن تكونى عشيقة صاحب العمل كى تحافظى على وظيفتك وتحصلى على علاوة .

أما الفلسفة الواقعية فهى تلك النابعة من تجارب الواقع الحى. هذه التجارب التى تؤكد لنا حقيقة أن الواقع لم يكن أبدا شيئاً جامدا بل هو حركة مستمرة . ليس مفروضا علينا بقوة سحرية غامضة بل هو مصنوع بقوى إنسانية ومادية . وبالتالى فمن الممكن إعادة صناعته وصياغته بأسس وأشكال جديدة لصالحنا جميعا ، وذلك إذا ما توافرت لنا الرؤية الواعية للحقيقة وأصبحنا كذلك الإنسان الثائر المتمرد على فلسفة « الحكم غير المفهومة » الذى أنشده يوما شاعرنا الشعبى العظيم بيرم التونسى أغنيته الرائعة ؟

« ليه بيتى خربان وأنا نجار دوالبكم
ليه فرشى عريان وأنا منجد مراتبكم
ليه امشى حافيان وأنا منبت مراكيبكم »

إن « ليه » هذه ، هى الكلمة الأولى فى الفلسفة الواقعية وهى أيضا الكلمة الأولى فى واقع حياة الغالبية المطحونة المقهورة ومن هنا كانت الفلسفة الواقعية هى فلسفة ثورة الغالبية . وهى

بهذا المعنى تشكل المفهوم الاشتراكى للعالم والحياة وطرق السلوك الإنسانى . فالاشتراكية تستهدف صناعة المجتمع الإنسانى متطهرا من إمكانية استغلال إنسان لإنسان آخر . وهى فى كل خطوة تواجه الاستغلال وتشله بسؤالها الثورى العظيم . ليه ؟ !

على ضوء هذه الفلسفة الاشتراكية نستطيع أن نفهم الواقع الذى نعيشه وأن نسيطر على حركته ، وأن نملك بالضرورة القدرة على توجيهه نحو هدف تحقيق الخير والسعادة والحرية للجميع دون ما تميز اجتماعى .



لا مستحيل أمام الاشتراكية

الفلسفة

الاشتراكية ، فلسفة واقعية إنسانية . بمعنى أنها وليدة التفاعل الحيوى المستمر بين الإنسان وواقعه الاجتماعى .

والواقع الاجتماعى يبدو لنا دائماً بوجهين متلازمين . وجه مادى ووجه معنوى .

والوجه المادى يتجمد فى الطبيعة من ناس وأنهار وأرض وأشجار كما يتجمد فى قوى الإنتاج من آلات وكهرباء . . وفى السلع المختلفة كالسيارات والخبز والصحف . وفى علاقات الناس بعضهم مع بعض داخل أنظمة سياسية واجتماعية متعددة . وهذه كلها أشياء مادية نستطيع أن نراها ونلمسها ونقيسها .

أما الوجه المعنوى فيتمثل فى الأفكار والعواطف والذكريات والرغبات . . وهى كلها أشياء غير ملموسة وإنما نتوصل إليها عن طريق التصور أو الإحساس . فنحن مثلا لا نستطيع أن نلمس الحب كما نلمس الورود فى الحقل وإنما نحسه. ونحن أيضاً بالمثل لا نستطيع أن نرى الفكرة سابحة فى الهواء

كما نرى آلة النسيج وهى تدور فى المصنع ، بل نتصورها .
وكذلك ذكرياتنا عن أيام الطفولة أو رغباتنا وتمنياتنا المعقولة
واللا معقولة ، الممكنة واللا ممكنة .

بيد أن هذين الوجهين المادى والمعنوى ، رغم تميز كل منهما
عن الآخر ، غير منفصلين بل هما مرتبطان متفاعلان أحدهما
بالآخر على الدوام . وإن كان الوجود الأول هو للوجه المادى
بحكم أن العالم بطبيعته مادى ملموس وأما الوجه المعنوى فهو
انعكاس تال للوجه المادى . كيف ؟

الحب والاشتراكية :

إن الحب الإنسانى مثلا ، لا يتصور وجوده بدون الوجود
المادى للانسان أولا . . بدون وجود رجل وامرأة يتنفسان
الحياة معاً . وما نمو عاطفة الحب بينهما إلا تلبية ضرورية
لاحتياجات الجسد وخفقات القلب والرغبة فى التعاون وتجميل
الحياة المشتركة . وهكذا بدون الوجود المادى السابق ، للمرأة
والرجل ، ما تخلقت هذه العاطفة الروحية الرائعة التى نسميها
الحب. فليس فى الحياة حب معلق فى الهواء أو حب لمجرد الحب .
والفكرة نفسها .. أى فكرة .. شىء معنوى أيضا .

إنها لا تولد شيطانيا وإنما عن طريق المخ ، وهو كائن مادى سابق فى وجوده على وجودها . والمخ فى عمله إنما يستمد أفكاره وتصوراته من الواقع المادى للحياة القائمة والسابقة فى وجودها على وجود أى مخ إنسانى . وهذه الأفكار التى تنمو وتتوالد من خلال مواجهة المخ للحياة تزيد من فهمنا للحياة نفسها وتكشف لنا باستمرار – مع تقدم الفكر – عن حقيقتها .

والكشف عن حقيقة الحياة لا يعنى أننا نخلق قوانين جديدة للحياة وإنما نحن فقط نكشف يوما بعد يوم عن قوانين كانت مجهولة أو غامضة . فالعالم الكيمائى الذى استطاع من خلال تفاعل مخه مع الواقع ، أن يمنحنا الفكرة القائلة إن غليان الماء يحوله من سائل إلى بخار لم يخلق قانونا جديدا من قوانين الحياة وإنما هو كشف الغطاء عن قانون كان قائما وموجودا بالفعل ولكنه مجهول . وكذلك المفكر أو الفيلسوف الذى أعطانا الفكرة القائلة إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هى منبع استغلال الإنسان المالك للإنسان المعدوم الملكية ، لم يبتكر قانونا جديدا ، بل أثرى وعينا بقانون واقعى كان باستمرار يعمل فى الظلام بعيدا عن إدراكنا .

غير أن هذه الأفكار بدورها لا تقف منعزلة عن الواقع المادى . وإنما هى تتفاعل معه من جديد وتؤثر فيه وتتأثر به فيتغيران ويتطوران معا . فالإنسان الأمى الذى يشعر بالعجز والضيق أمام طلاسم الكلمات فى الصحف فيندفع إلى تعلم القراءة والكتابة ، يتغير وضعه من أمى إلى متعلم ، ويقرأ فيصبح مثقفا ، ويفكر فتؤثر أفكاره فيه فيتطور ويغدو إيجابيا بعد أن كان سلبيا ، وتؤثر إيجابيته بالتالى على تفكيره من جديد فتنضج أفكاره ، وتتوسع مجالات قراءاته مما يزيده خبرة ودراية . وهكذا تستمر عمليات التأثير المتبادل بين واقع الإنسان كمادة وواقع الأفكار كشىء معنوى دون انقطاع .

الاشتراكية والمستحيل :

لهذا فإن فلسفة الاشتراكية تتميز عن غيرها من الفلسفات الأخرى بأنها إيجابية تدعو الإنسان للعمل والتغيير والتطور ، وليست سلبية متواكلة . وهى فى دعوتها الإيجابية للعمل تستخدم العلم لتقيم البرهان بالشواهد التاريخية فى حياة الإنسانية على أنه لا توجد فى الحياة « أشياء فى ذاتها » ستظل مجهولة إلى الأبد ، لن يقدر الإنسان بعلمه وتجاربه على إدراكها والسيطرة عليها .

لقد كانت الذرة « شيئا فى ذاته » مجهولا منذ سنوات قليلة ولكن الإنسان استطاع عن طريق العلم والتجربة ، أن يجلو أسرارها ويسيطر عليها ويستخدمها . وكانت مشكلة التغلب على الجاذبية الأرضية أيضا « شيئاً فى ذاته » مجهولا ، أما الآن فقد أمكن حلها واكتشاف قوانينها والسيطرة عليها وإطلاق القذائف الصاروخية إلى الفضاء وعبر القارات بنجاح عظيم . والقمر اليوم ، فى عام ١٩٦٢ ، ما يزال شيئاً غامضاً « فى ذاته » ولكن ما إن تمضى سنوات قليلة حتى يستطيع الإنسان بالتجارب والعلم أن يكتشفه ويضىء ظلماته ويسيطر عليه .

وهكذا لا تعرف الفلسفة الاشتراكية المستحيل وإنما هى تقتحم هذا المستحيل بفاعلية وفكر الإنسان فتنيره وتطوعه لإرادتنا . ومن هنا فكلما زاد عمق معرفتنا للواقع تحول بالتدريج ، كل شىء غامض « فى ذاته » ، إلى شىء معلوم « لذاتنا » ، أن المجهول أو المستحيل بالنسبة للفلسفة الاشتراكية ليس أكثر من مجهول مؤقت أو مستحيل عرضى .

ونحن لا نستطيع أن نكشف عن المجهول أو نطوع المستحيل لإرادتنا إلا إذا دخلنا معه فى تجارب مستمرة . فنحن لن نعرف طعم البرتقال إلا إذا ذقناه وأكلناه . ولن نعرف نظرية الثورة

الاشتراكية فى مجتمعنا إلا إذا خضنا الثورة بالفعل . فكل المعارف الصحيحة ، ثمرات للخبرة المباشرة .

الكشاف الاشتراكى :

ولكن هل نسير هكذا خبط عشواء . أو نمارس التجارب كيفما اتفق ؟ لا .

إن الفلسفة الاشتراكية تمدنا من خلال دراساتها التطبيقية والنظرية لمعالم الطبيعة والواقع الاجتماعى بكشاف قوى يضىء لنا الطريق ويسلحنا بمثلها للتجربة والبحث عن طول المستحيل والمجهول فى واقعنا .

فما هو هذا الكشاف .

إننا إذا أردنا مثلا أن نميز نور القمر فى ظلام الليل . . أو نتبين الفرق بين حجم العصفور وحجم الغزال . . فإن علينا أولا أن نرى جميع هذه الكائنات رؤية واقعية .

ونحن لا نملك القدرة على الرؤية الواقعية ، ما لم تكن لدينا عيون نسلط ضياء نظراتها على ما نريد أن نراه و نتعرف عليه ، ونحدده كما هو على حقيقته دون ما تزيد أو إضافة . أما إذا اعتمدنا ، بدلا من الرؤية الواقعية ، على مجرد شطحات الخيال

ومخيلات التصور ، فلن نتبين الواقع على حقيقته أبدا .

الأبيض والأسود فى المجتمع :

وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع . لن نستطيع أن نحدد أبيضه من أسوده ، وأنظمته الصالحة من أنظمته الفاسدة ، وتقدمه من تأخره ، إلا إذا كان لدينا شيء كالعين تماما . . كشاف نسلط ضوءه على المجتمع فنتعرف كل أمر فيه على حقيقته دون ما إضافة أو تزيد . هذا الكشاف مهمته أن ينير لنا طريق مسيرنا الاجتماعى نحو أهدافنا ، ويكون بالتالى منهجنا فى الرؤية والتفكير الاجتماعى . والحق أن لكل منا منهجه فى التفكير . فالإنسان ، مهما كان وعلى أى وضع ، يعيش أفكاره ويفكر حياته .

فالرأسمالى الذى يعيش ناعما مترفا فوق قمة المجتمع بينما تشقى الملايين بالعمل عند السفح الوحل ، يرى فى ذلك أمراً طبيعياً . ومنهجه فى التفكير يؤكد أن الدنيا « مخلوقة » هكذا وستبقى إلى الأبد على هذا الوضع ، مقسمة إلى أغنياء وفقراء ، سادة أصحاب وزن ومقام ، وعبيد بلا وزن ولا سعر ، والرأسمالى لا يكفيه أن يؤمن هو بهذا المنهج الفكرى فحسب بل هو يعمل

جاهداً وبكل الطرق على إشاعة هذا المنهج فى المجتمع كله . لماذا ؟ لأن زراعة هذا المنهج فى رؤوس العاملين الأشقياء من شأنه أن يخنق الأمل فى نفوسهم ويقيد بالعجز جهودهم ، عن إحداث أى تغيير لهذا النظام « الأبدى » . وبالتالى ينحصر نشاطهم فى مجرد التحايل على العيش خلال هذه القيود عن طريق التقرب الفردى الذليل إلى السادة ، ولو على حساب بقية الأشقياء العاملين . بيد أنه إذا حدث واستبدل « من وزن لهم » هذا المنهج الفعيد ، بمنهج لا يرى أبدية الوضع الاجتماعى بل على العكس يرى حركة التغير الاجتماعى المستمرة طوال التاريخ الإنسانى . ويكتشف مثلا أن سادة الأمس من الإقطاعيين ، مدخنى النراجيل وراكبى الأحصنة والحناطير ، قد حل محلهم ، مع تغير المجتمع الإقطاعى إلى مجتمع رأسمالى صناعى ، هؤلاء السادة الجدد من أصحاب البنوك والمصانع ، مدخنى السيجار وراكبى السيارات والطائرات . . وتمتد رؤياه الاجتماعية إلى مداها العميق فيرى أنه بالإمكان أيضاً إذا ما تغير المجتمع الرأسمالى إلى مجتمع اشتراكى أن تنهدم الحواجز الطبقية المصنوعة ، وأن يصبح الإنسان ، لمجرد كونه إنساناً سيداً متساويا مع غيره فى فرص الحياة والتمتع بخيراتها . وأن هذا

التغيير قابل للتحقيق فكريا وعملياً بل هو ضرورة حتمية نتيجة حركة التقدم التى لا تهدأ . . نقول إذا حدث هذا فإن الإنسان فى المجتمع يكون قد امتلك الكشاف الذى يعينه على رؤية الواقع الحى على حقيقته ، ويسلح وعيه بمنهج التفكير الاشتراكى .

من هنا تنبع أهمية وخطورة المنهج الاشتراكى باعتباره أفضل طريقة عقلية تهدينا إلى الحقيقة .

فما هو هذا المنهج ؟ وكيف نبت فى الذهن الإنسانى ؟

اكتشاف لا ابتكار :

الحق أن هذا المنهج ليس ابتكارا لقدرة سحرية غامضة أو لعقليات عبقرية اخترعته خلال عزلتها التأملية فى أبراجها العاجية . وإنما هو نتاج فكرى لتفاعل الإنسان مع الواقع المادى للطبيعة والمجتمع ، خلال هذه الحركة الهادرة العظيمة الممتدة بلا نهاية على طول مراحل التاريخ الإنسانى الحافلة بالتقدم العلمى . . هذا التقدم الذى بدأ بشقفة الحجر المسنون كسكين منذ ملايين السنين ، مارا باكتشاف الخلية الحية ، حتى وصل فى يومنا هذا إلى ذلك الصاروخ الجبار الذى يشق

الفضاء ويكاد يربط كوكبنا الأرضى بالقمر والمريخ وبقية الكواكب بخطوط مواصلات كتلك التى تربط القاهرة بالإسكندرية .

ولهذا فإن هذا « المنهج » يدين باكتشافه ونضجه إلى الأجيال المتعاقبة من جميع الفلاسفة والعلماء والمفكرين العظام الذين توهجت شرارات عقولهم من احتكاكها المثمر أمثال ابن رشد وابن سينا إلى ديكارت الفرنسى فسبينوزا الإيطالى فهيجال الألمانى فداروين فماركس وانجلز واينشتاين حتى لفيفر ولوكاتش وبرنال فى عصرنا الراهن .

للمنهج الاشتراكى قوانين أربعة أساسية تقودنا لفهم كل ما نواجهه من حياة وموت ومظاهر مادية ومعنوية .

يؤكد لنا القانون الأول أن كل شىء فى الحياة ، والحياة هنا تشمل الطبيعة والمجتمع الإنسانى على السواء ، ليس إلا حلقة من سلسلة واحدة . فهو مترابط مع حلقات أخرى عديدة ولا حصر لها . وهو فى ترابطه هذا ليس جامدا بل يتبادل دوما التأثير والتأثر مع باقى حلقات السلسلة .

هذا المنطق فى التفكير والرؤية العقلية ، على عكس منطق الفلسفة المتواكلة ، التى ترى كل شىء فى الحياة متميزاً ومنفصلا

عن بقية أجزاء الحياة الأخرى . فالإنسان مثلا فى منطق هذه الفلسفة الأخيرة يتجزأ إلى أشياء منفصلة كالجسد والمخ والفكر . فى حين أن منهج الفلسفة الاشتراكية يرى الإنسان كلا واحدا مترابطا فلا فكر بلا مخ ، ولا مخ بلا جسد .

كذلك يرى المنطق المتواكل أن الفن مثلا ، شىء منفصل تماما عن السياسة ، والجريمة غير مرتبطة بالمجتمع وإنما هى مجرد سفسطة ذاتية لإنسان منحرف بطبيعته .

أما منهجنا الاشتراكى فعلى العكس يرى جميع هذه الأشياء مترابطة بعضها مع بعض تتبادل التأثير خلال واقع واحد .

إنه يوافق بداءة على أن هناك فروقا بين الفن والسياسة . فكل شىء له طبيعة خاصة . ولكنها فروق فى الشكل ، فى طريقة التعبير فحسب وهى بهذا لا تؤثر قط على ارتباطها وتفاعلها .

وإذا كانت السياسة السائدة رأسمالية استغلالية. فإنها بتقسيمها الوطنيين فى المجتمع إلى طبقة صغيرة تملك القدرة المادية على التمتع بالفن وشراء تذكرة السينما ، وطبقة جماهيرية لا تملك القدرة المادية للحياة فضلا عن شراء تذكرة السينما ، فإن النتيجة الطبيعية لهذه السياسة أن يصبح الفن تحت السيطرة المادية ، وبالتالى المعنوية لهذه الطبقة الصغيرة . ويضطر أهل الفن كى

لا تبطش بهم هذه السيطرة أن يوجهوا فنهم ، موضوعيا وشكليا ، لوجدان هذه الطبقة الصغيرة أساسا وللتعبير عن مفاهيمها ومصالحها فى الحياة . ما دامت هذه المفاهيم والمصالح هى مفاهيم ومصالح قلة قليلة متناقضة مع مفاهيم ومصالح الملايين ، فإن الفن بهذا الوضع ينعزل عن جماهير الشعب . وهذا الانعزال من شأنه أن يضيق نطاق انتشاره ويشله عن الإنطلاق الحى الخلاق لمعانقة الحياة الرحبة ، فيصبح مجرد أداة مسلوبة الإرادة يتحكم فيها أصحاب المال من المنتجين والموزعين ، إن حدث وتمردت سحقت سحقا .

أما إذا كانت السياسة الاشتراكية هى التى تصوغ المجتمع وتوجهه فمعنى هذا أن سيطرة القلة القليلة قد صفيت ، وأن الجماهير قد امتلكت القدرة على الحياة وعلى شراء تذكرة السينما . وهذا كله من شأنه أن يحرر الفن من قبضة أصحاب المال من المنتجين والموزعين فيفتح الباب المغلق أمام الإبداع والخلق الفنى ، كى يخاطب الوجدان الإنسانى ككل ، دون حواجز مما يوسع ميدان انتشاره ويطور فنيته ويعمق إحساساته على السواء وتتحقق له الحماية المادية والمعنوية الحقيقية .

والمنطق المتواكل يصرخ بالقول أيضا إن الاقتصاد شىء

منفصل عن السياسة . ولكن المنهج الاشتراكى فى التفكير يؤكد أنهما غير منفصلين فى الواقع بل مرتبطين متفاعلين .

إن ديمقراطية المجتمع الرأسمالى تقرر أن كل المواطنين متساوون فى الحقوق فهل هم حقيقة متساوون فى واقع الحياة تساويهم على « أوراق القانون » ؟ لا . إن من يملك مصنعا له من الحقوق أضعاف أضعاف ما يملكه العامل الأجير ، وحقوق بواب عمارة الإيموبيليا لا يمكن أن تكون مساوية لحقوق أصحاب العمارة . لماذا ؟ لأن احتكار البعض لوسائل الإنتاج فى المجتمع تعطيهم نفوذا ماديا ومعنويا يستطيعون بواسطته أن يحولوا رغباتهم لا إلى حقوق فحسب بل إلى قانون غير مكتوب يسلب القانون المكتوب نفسه كل ما قرره من حقوق لمن لا يملكون شيئا . ومؤدى هذا كله فى النهاية ، أن يصبح جهاز الحكم وسياسته فى أيدى أولئك الذين يوفر لهم النظام الاقتصادى الرأسمالى وضعا ممتازا . وهم بقبضتهم المسيطرة على جهاز الحكم يوجهون سياسته إلى ما فيه تحقيق لمصالحهم على حساب مصالح الشعب ، فيزيدون مثلا الضرائب غير المباشرة للسلع الاستهلاكية فى حين يخفضون الضرائب المباشرة على أرباح رؤوس أموالهم ،

ويكبلون بأغلال القانون والسجون كل فكرة أو محاولة لتغيير المجتمع تغييرا يحطم من سيطرتهم هذه .

وهكذا فإنه بفهمنا لهذا القانون الأول من قوانين المنهج الاشتراكى فى التفكير ، نستطيع ، لا أن نرى الواقع على حقيقته المتكاملة فحسب ، بل وأن نراه على بعد عميق حيث التفاعل الحيوى بين أجزائه بعضها مع بعض .



هناك دائماً جديد
تحت شمس الاشتراكية

لعل من أهم مميزات الكشاف الاشتراكى أن ضوءه الفكرى المنهجى لا يقف عند حدود السطح الخارجى للواقع وإنما هو « كأشعة إكس » ينفذ إلى الأعماق فينيرها ويجلو حقيقتها الباطنة .

فإذا كان الكشاف الاشتراكى قد كشف لنا عن أن الحياة بجميع أجزائها المختلفة ما هى إلا كل واحد مترابط متفاعل فهو يضع أيدينا على قانون آخر يؤكد لنا أن كل شىء فى الحياة لا يقف جامداً ساكنا ولو للحظة واحدة وإنما هو دائما فى حالة حركة وتطور .

الحركة التى لا تهدأ :

إن الأرض منذ خمسة آلاف مليون سنة تقريباً ، كانت جزءا مشتعلا من الشمس ، ولكنها تحركت وانفصلت ، واتخذت مداراً بعيداً تدور فيه مع نفسها من حول الشمس . ومع الزمن بردت قشرتها فنمت وتخلقت فيها الكائنات الحية من نبات وحيوان وإنسان ، والإنسان نفسه لا يولد رجلا يمشى على قدميه ناضج

العقل قادراً على العمل ولكنه يولد طفلا.. قطعة حية من اللحم؛ غير واعية ، غير مفكرة ، غير قادرة على العمل . وشيئاً فشيئا تتطور فى حركتها خلال الأيام والسنين حتى تصير فتى فشابا فرجلا وهكذا .

ونحن هنا فى مصر اليوم نولد ، من خلال تدفق المياه فى خزان أسوان ، الطاقة الكهربائية ، التى تتحول إلى طاقة آلية تدير الآلات فى المصانع كما تتحول إلى طاقة حرارية تضىء البيوت والشوارع .

وهكذا فكل شىء يتحرك ويتحول ويتطور ولا يجمد ساكناً .

الجديد ينبت من قلب القديم :

كذلك المجتمع بكل ما فيه من بشر وفكر وأنظمة يتحرك ويتحول ويتطور . فمن قلب القديم ينبت الجديد دائماً .. هذا هو قانون التطور .

إن الأب الذى يفتح اليوم برحابه باب بيته لابنته كى تتلقى العلم فى المدارس والجامعات ولتعمل جنباً إلى جنب مع الرجل ؛ هو نفسه امتداد جديد لذلك الأب « القديم » الذى كان يسجن

البنت وراء أسوار الحريم ، لا حق لها فى رؤية النور والحياة إلا من خلال نقاب كثيف .

وأنت اليوم ، جسدا وفكرة و نفسا غيرك منذ سبعة أعوام مضت نخلايا جسدك - كما يؤكد العلم - تتجدد تماما كل سبعة أعوام . بل إنك الآن غيرك منذ لحظة واحدة فاتت .. ففى هذه اللحظة ماتت آلاف الخلايا فى جسمك وحلت محلها خلايا حية جديدة . وفكرك قد اتصل بشىء جديد لم تفكر فيه قبل اللحظة ، أو طور فكرة قديمة . وهذا كله أثر على نفسيتك فأصابك الانشراح أو الضيق أو الرغبة فى تدخين سيجارة رغم أمر الطبيب أو الذهاب للنوم أو ملاقاة الحبيبة أو شج رأس إنسان تبغضه وهكذا ..

وهذا المجتمع الرأسمالى فى القرن العشرين الذى ينقسم الناس فيه إلى أصحاب للمصانع والبنوك والشركات وإلى أصحاب « قوى عمل » يبيعونها بالسعر الذى يحدده الأولون .. هذا المجتمع لم يعرفه إنسان القرن السابع عشر مثلا حيث كان المجتمع إقطاعيا لا صناعة فيه ولا بنوك . والناس منقسمة إلى أصحاب أراض شاسعة وإلى عبيد ، مستعبدة الجسد والروح والعمل . ومن قلب هذا المجتمع الإقطاعى تكون المجتمع الرأسمالى ،

فزال قديم ونشأ جديد نتيجة الحركة الاجتماعية والتطور الاقتصادى والعلمى . ونتيجة لنفس الحركة والتطور أيضا يصبح المجتمع الرأسمالى قديما ماضيا إلى زوال ويتخلق منه جديد صاعد نحو المجتمع الاشتراكى .

ثورة ١٨٨٢ .. وثورة ١٩٥٢ :

ولو حدث اليوم ، وانبعث الزعيم عرابى من قبره إلى مجتمعنا الراهن لأنكر أن هذه البلد التى لم يعد فيها خديوى أو عسكرى بريطانى محتل أو تركى متسلط هى نفسها مصر ، التى ثار من أجلها ذات يوم عام ١٨٨٢ . بل إننا لو استحضرنا إلى أذهاننا صورة مجتمعنا القريب صباح يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ووضعناها موضع المقارنة مع مجتمعنا صباح يومنا هذا ، حيث لا ملك ولا قوات احتلال وحيث التأميم يسود ٨٢٪ من وسائل الإنتاج الصناعية والمالية ، للمسنا عن قرب مدى حركة تطور مجتمعنا التى لا تهدأ . وغدا بعد عشر سنوات يكون المجتمع على حال غير حاله اليوم بكل تأكيد ، فالحركة دائمة لا تعرف الجمود .

وهكذا فليس صحيحا قط ما يروجه الفكر المتواكل

للمستسلم من أنه لا « جديد تحت الشمس ، فالشمس فى الحقيقة تشرق كل يوم على جديد لم يكن موجودا بالأمس .

الجديد .. والشمس :

إن شعار « لا جديد تحت الشمس » يجمد الحياة والمجتمع فى فكر الإنسان بهدف أن يبذر فيه الخمول والاستسلام ما دام أنه لن يستطيع بنضاله وجهده أن يعبر الواقع القديم إلى واقع جديد أكثر تقدماً ، فلماذا إذن يتعب نفسه فيما لا طائل له من ورائه ؟

أما شعار « هناك دائماً جديد تحت الشمس » فهو على النقيض . يرفعه المنهج الاشتراكى فى التفكير ، على أساس من تشخيصه الحقيقى للواقع وحركة التاريخ ، كى يقود الإنسان إلى العمل على خلق الظروف المواتية لانبثاق الجديد المشرق فى الحياة من قلب القديم المعتم .

السحر والمعجزة .. والتغير :

إن قانون الحركة هذا يصل بنا إلى القانون الثالث للمنهج الاشتراكى وهو قانون التغير . فإذا كان كل شىء فى الحياة

متغيرا فإن هذا التغير فى حقيقة أمره نوعان مرتبطان : تغير « كمى » بالزيادة أو النقصان وتغير « كيفى » ينقل الشىء من كيف قديم إلى كيف جديد أو من حالة قديمة إلى حالة أخرى وهذا التغير الكيفي ليس إلا نتيجة ضرورية وحتمية لتغير كمى حدث بهذا الشىء من قبل بالتدريج ، وربما دون أن نلحظه .

فليس من قبيل السحر أو المعجزة أن الدجاجة ترقد على البيضة فما إن يمضى وقت حتى تفقس كتكوتا . وإنما الحقيقة أن رقدة الدجاجة على البيضة من شأنه أن يشحن البيضة بكميات معينة من الحرارة تظل تتراكم وتدفع بعملية النمو ، داخل البيضة نفسها حتى تستوى فى النهاية كتكوتا . وهكذا تنتقل البيضة من حالة إلى حالة أخرى .. من « كيف » قديم إلى « كيف » جديد .

وفى المجتمع .. لو تتبعنا حالة رأسمالى صغير فى مجتمع رأسمالى ورث قدرا من المال فأنشأ «فابريكة» صغيرة للنسيج يعمل بها خمسة عمال أمام خمسة أنوال .. لاشك أنه سيحقق من وراء استغلاله لهذه «الفابريكة» وفقا للمبدأ الرأسمالى « أقل أجر للعمال وأقصى ربح لصاحب المال » أرباحا تظل تتراكم كميتها وتزداد عاما بعد عام ، يوظفها من جديد فى توسيع «الفابريكة» وزيادة إنتاجها

حتى يتراكم لديه فى النهاية « كم » كبير من المال يستطيع به أن ينشىء مصنعاً كبيرا للنسيج على أحدث طراز ، يعج بآلاف العمال الكادحين أمام الآلات الجديدة بدلا من الأنوال القديمة . وهكذا أدت التغييرات الكمية برأسمال بتراكمها إلى تغيير كيفى فى نوعية الورشة فقلبتها إلى مصنع حديث كما نقلت الرأسمالى الصغير من حالته هذه إلى حالة رأسمالى كبير يتربع فوق قمة الهرم الاجتماعى .

هذا المثال يمكن أن يرسم الخطوط الأساسية لتاريخ كبار الرأسماليين فى صناعة النسيج فى بلادنا كسباهى وفرانسوا تاجر والطويل وغيرهم .. فليس فى الأمر إذن معجزة أو سحر .

والحق أنه إذا كنا لا نجد ، اليوم فى مثل هذا التغيير بصورته هذه ، من «الفابريكة» إلى المصنع ، عملا متقدما إلا أنه وقتها كان « عملا تقدميا » لأنه كان يغير فى أساليب ووسائل الإنتاج من حالة قديمة بدائية إلى حالة جديدة أكثر تقدما . فالمصنع الحديث بالنسبة «للفابريكة» ثورة فى الإنتاج . ومن قبل كانت « الفابريكة » ذات الأنول الميكانيكية ثورة أيضاً بالقياس إلى الأنوال اليدوية .

وهكذا يكون الانتقال من « الحالة الكيفية القديمة » إلى

« الحالة الكيفية الجديدة » ، تقدما فى غالب الأحيان .

الاشتراكية ضد المغامرة :

والمهم ، فى فهمنا لهذا القانون ، فى الواقع الاجتماعى ، أن لا نفصل بين التغييرات الكمية والتغييرات الكيفية . فإن مثل هذا الفصل يحرفنا عن الطريق الثورى فنتعثر عن يمين فى حركات إصلاحية أو نهوى عن يسار فى هوة المغامرة والفوضوية .

فالذى يفصل فى المجتمع ، بين التغييرات الكمية والتغيرات الكيفية ويركز اهتمامه وعمله على التغييرات الكمية مهملا التغيرات الكيفية . يصبح إصلاحيا يكتفى بترقيع المجتمع دون تغييره جذريا . فهو عندئذ يرى فى هذه التغيرات الكمية داخل المجتمع الرأسمالى ، كالسماح بتكوين نقابات للعمال أو رفع أجورهم أو فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية ، نهاية المطاف للتحول الاجتماعى المنشود . فى حين أن المجتمع فى حقيقته لم ينتقل إلى حالة جديدة غير حالته القديمة . وهذا ما يحدث الآن مثلا فى مجتمع كالمجتمع البريطانى . . هناك نقابات وبرلمان وتأمين اجتماعى وضرائب تصاعدية ولكنه لم يتغير إلى مجتمع

جديد بل بقى كما هو رأسماليا حتى النخاع . لأنه يكتفى بالتغيرات الكمية دون الكيفية . وهذا هو سر أزمة الاشتراكية الديمقراطية لحزب كحزب العمال البريطانى أو الاشتراكى الفرنسى .

وهناك أيضاً خطر الوقوع فى هوة الفوضوية المغامرة إذا ركز الاهتمام والعمل على إحداث تغيرات كيفية دون التمهيد لها بتغييرات كمية . حقيقة قد يرفع أصحاب هذا الاتجاه شعارات اشتراكية متطرفة ولكنها فى الواقع شعارات مضادة للاشتراكية ، فالثورة التى هى تغير كيفى ، لا يمكن أن تتم بنجاح وأمان دون التمهيد لها بتغيرات كمية سابقة .

لقد كان من السهل مثلا أن تصدر قوانين يوليو الثورية عام ١٩٥٣ بدلا من أن تتأخر حتى عام ١٩٦١ . ولكنها وقتذاك تصبح مجرد مغامرة غير مأمونة ، إذ لم يسبقها تغيير كمى فى المجتمع . ومن هنا كان لا بد من أن نستكمل استقلالنا السياسى ثم تحررنا الاقتصادى بتمصير المؤسسات الصناعية والمالية الأجنبية ثم بدء حركة تصنيع شاملة ، قبل أن تصدر القرارات الثورية التى تعمل على نقل المجتمع من حالة قديمة إلى حالة جديدة ، تصبح هى الأخرى بالتالى بداية لتغييرات كمية أخرى تؤدى

إلى تغيير كيفي جديد مرة ثانية وهكذا ..

على ضوء هذا القانون نجد أن عملية التغيير فى المجتمع ليست من قبيل المعجزات الخارقة أو السحر الغامض وإنما هى العمل على خلق الظروف الصحية المواتية للتغيير الأساسى وذلك بأحداث التغييرات الكمية اللازمة والممهدة للثورة .

ومن هنا نا إنه إذا كنا نريد أن نحقق ثورتنا الاشتراكية فى الاقتصاد والسياسة والفن والإدارة وغيرها . فواجبنا الأساسى أن نعمل بوعى على إحداث تغييرات كمية فى كل مناحى حياتنا ، تطور باستمرار ظروفنا الثورية وتجعلها صالحة لبناء الاشتراكية .

بقى بعد ذلك القانون الرابع للمنهج الاشتراكى فى التفكير وهو القانون المعروف بصراع التناقضات . ولعله هو أهم القوانين الأربعة جميعا .

الصراع فى ظل الاشتراكية

إذا كان منهج التفكير الاشتراكى يرى ، على العكس من مناهج التفكير الأخرى ، أن كل شىء فى الحياة ، إنسانا كان ، أم مجتمعا ، أم فكرة ، أم قطرة ماء ، هو دائما فى حالة حركة وتغير مستمر . . فمن الطبيعى إذن أن ترتفع فى وجه هذا المنهج أكثر من علامة استفهام تتساءل عن سر هذه الحركة ؟ كيف ولماذا توجد ؟ . ما هو المحرك لهذا التغيير المستمر للأشياء ؟.

والإجابة على علامات الاستفهام هذه تكون فى مجموعها القانون الرابع والأساسى لمنهج التفكير الاشتراكى. وهو القانون المعروف علميا باسم صراع الأضداد أو المتناقضات . وهناك فكرة خاطئة تزعم أن الاشتراكية لاتعرف إلا « الصراع بين الطبقات » . والحق أن المنهج الاشتراكى يرى الصراع مطلقا شاملا لكل شىء فى الحياة والمجتمع ولا يقتصر على الطبقات فحسب . وحتى إذا ما زال التقسيم الطبقى سيظل الصراع قائما فى الحياة والمجتمع بين أضداد أخرى جديدة . وهكذا فكل ما فى الحياة يحتوى على صراع داخلى بين أضداد متناقضة

تختفي وراء السطح الظاهر ، الذى قد يبدو مستقرا وهادئا . .
كيف ؟ .

إن هذا الإنسان الذى نقابله فى الشارع أو السينما أو المقهى ساكنا باسما مسترخيا ، ليس كذلك فى الحقيقة ، وإنما يفور بداخله صراع حاد رهيب لا يسكن ولو للحظة واحدة .. صراع بين قوى الحياة وقوى الموت . . بين الخلايا التى تنمو وتنبض بالحياة ، والخلايا التى تذبل وتجف وتموت. وعلى قدر استمرار هذا الصراع وغلبة قوى الحياة على قوى الموت يظل الإنسان على قيد الحياة باسما يملأ الدنيا نشاطا وضجيجا . فإذا ما جمد هذا الصراع وتوقف ، كان معنى هذا موت الإنسان وانتصار قوى الموت الباطنية فيه على قوى الحياة . ومن هنا كان الإنسان يضم فى أعماق جسده وتحت جلده ، دائما وفى كل لحظة من حياته ، عدوه اللدود الموت . وهكذا كل شىء فى الحياة يضم نفسه ونقيضه فى كيان واحد ، متصارعين متفاعلين . وهذا التصارع هو الذى يدفع الشىء إلى الحركة والتغير .

الطريق إلى المعرفة الاشتراكية :

وإذا كنا اليوم فى مجتمعنا نحاول التعرف على الاشتراكية

و نتحرك للوصول إلى هذه المعرفة ، فمعنى هـذا أننا فى نفس الوقت الذى نشعر فيه بجهلنا بالاشتراكية ، نرغب فى التغلب على هذا الجهل . وهذا الصراع الذى ينشب فى أعماقنا بين النقيضين ، الشعور بالجهل والرغبة فى التغلب عليه ، هو الذى يقودنا إلى المعرفة . وعلى قدر هذا الصراع ومداه واستمراره يكون مدى وعمق حصولنا على المعرفة . فإذا ما توقف هذا الصراع أو خمدت جذوته توقفت فى نفس اللحظة قدرتنا على المعرفة وحركتنا الساعية للكشف عن أسرارها . والصراع لا يتوقف إلا إذا انعدم أحد النقيضين . فالصراع يستلزم تناقض قوتين على الأقل . فإذا ما انعدم مثلا شعورنا بالجهل جمد الصراع وجمدت معه حركتنا نحو المعرفة . فالذى لا يشعر بالجهل . يعتقد أنه قد أوتى كل العلم والحكمة وبالتالى تنعدم لديه الرغبة فى الحصول على مزيد منها . ومن هنا يتوقف فكره عن الحركة ويجمد وعيه عن ملاحقة التطور والتقدم .

وإذن فالصراع بين الضدين . . الحياة والموت المتلازمين فى ذات الإنسان وكيانه هو سر حركة الإنسان ، حياة أو موتاً .

والصراع بين الضدين . . الشعور بالجهل والرغبة فى التغلب

عليه هى التى تقودنا نحو المرونة والعلم وتغير أفكارنا سلبيا أو إيجابيا .

كذلك الحل فى المجتمع .. الصراع بين القديم والجديد .. بين القوى الاجتماعية المستغلة المسيطرة اقتصاديا فسياسيا وبين القوى المنتجة المقهورة اقتصاديا وسياسيا هو الذى يحرك المجتمع ويطوره وينقله من حالة قديمة إلى حالة جديدة .. من مجتمع إقطاعى إلى مجتمع رأسمالى .. ومن مجتمع رأسمالى إلى مجتمع اشتراكى .

والحق أن تاريخ تطور المجتمع الإنسانى خلال مراحله المتعددة من المشاعة البدائية إلى العبودية إلى الإقطاع فالرأسمالية والاشتراكية ، ما هو إلا سلسلة متواصلة من الصراعات بين الأضداد .. بين الطبقات المتناقضة المصالح داخل كل مجتمع .. بين الأرض والفلاح والإقطاعى .. بين الآلة والعامل والرأسمالى المستغل .

وحتى فى ظل الاشتراكية سيظل الصراع قائما ، لأنه إذا جمد أو توقف كان فى ذلك الموت الأكيد للاشتراكية ولكن الصراع فى المجتمع الاشتراكى سيقوم بين أضداد أخرى مختلفة فى طبيعتها عن أضداد الصراع فى المجتمع الرأسمالى .. سيقوم

مثلا بين العمل المنتج والانتهازية المتسلقة على جهود الغير .. بين العمل العقلى للمثقفين والغنيين وبين العمل العضلى واليدوى لعمال الصلب والمناجم والنسيج إلخ .. بين ابن المدينة ذى المستوى المعيشى المرتفع نسبيا وبين ابن القرية ذى المستوى المعيشى المنخفض نسبيا ...

فالصراع إذن بين الأضداد هو الحياة والحيوية والتطور . وبدونه لا نستطيع أن نفسر حركة الأشياء والكائنات الحية وتغيرها المستمر ، ابتداء من حياة الإنسان وموته حتى صدأ سكين المطبخ نتيجة صراع جديد مع أوكسيجين الهواء ، ومن نمو الشجرة بفروعها الخضراء المثمرة حتى تطور الأفكار والمخترعات والمجتمعات .

وبفهمنا لهذا الصراع نستطيع أن نسيطر عليه ونخلق له الظروف التى توجهه الوجهة التى نريدها .

فما هو هذا الصراع .. أين يوجد ؟ وكيف يعمل ؟ وكيف نسيطر عليه ؟

الصراع والحياة :

لقد رأينا أن تحركنا نحو المعرفة ينبت من خلال الصراع

بين شعورنا بالجهل ورغبتنا فى التغلب عليه . وكل من هذا الشعور وتلك الرغبة لا يمكن أن ينبتا فى الفراغ خارج نفوسنا وإلا لما أحسسنا بهما . وإنما هما فى داخلنا .. فى أعماق نفوسنا .

كذلك استمرارنا فى الحياة والنشاط ينبع من الصراع بين خلايانا الحية وخلايانا التى تموت ولا يتصور أن يكون لكل هذه الخلايا وجود إلا فى كياننا الإنسانى نفسه .

وأيضا تطور المجتمع من النظام الرأسمالى إلى النظام الاشتراكى يأتى من خلال الصراع بين الطبقة المستغلة المستأسرة والطبقات المستغلة المقهورة . ومن الطبيعى أن هذه الطبقات لا يمكن أن توجد إلا فى المجتمع .. فى باطنه .

ومن هنا ، فإن الصراع المفجر للحركة والتطور يكمن بالضرورة فى باطن الشىء أو أعماق الكائن الحى نفسه لا خارجه . وهذا الصراع الداخلى ، الباطنى ، هو أساس التطور والتغير .

ولكن هل معنى هذا أن الظروف الخارجية لا شأن لها بالصراع أو التطور والتغير ؟ طبعا لها شأن ، فإن إنكار دورها بمعنى عدم وجود ترابط شامل وتأثير متبادل بين الشىء أو الكائن الحى والظروف الخارجية التى يوجد فيها . وهذا ينافى

المنهج الاشتراكى يبد أن دور الظروف الخارجية هنا دور ثانوى ، مساعد . أما الدور الأساسى والحاسم فى تحديد المصير فيتوقف على نتيجة الصراع الباطنى الداخلى .

ولنضرب مثلا . . إنسان يعيش وسط ظروف طبيعة قاسية متوحشة دون وسائل وقاية كافية . . إن هذه الطبيعة ، ظروف خارجية مساعدة تعمل على غلبة قوى الموت على قوى الحياة المتصارعة فى أعماق الإنسان . أما إذا كانت الظروف الطبيعية الخارجية على العكس قد تهذبت وروضت وامتلك الإنسان وسائل الوقاية من غوائلها فإنها تساعد قوى الحياة على الغلبة فى صراعها الداخلى فى جسم الإنسان مع قوى الموت . ولعل هذا ما يفسر لنا ارتفاع متوسط عمر الإنسان فى البلدان المتقدمة كأمريكا وفرنسا والاتحاد السوفيتى عنها فى بلاد ماتزال متخلفة كالهند والكونجو .

فالصراع الباطنى إذن بين الحياة والموت فى الإنسان هو العامل الأساسى الذى يحدد مصيره . أما الظروف الخارجية فهى مجرد عامل مساعد لتقوية أى من النقيضين فى الصراع على الآخر والتغلب عليه .

الصراع وعدوان ١٩٥٦ :

ونحن هنا فى مصر ، البلد الصغير ، واجهنا عام ١٩٥٦ ، عدوانا وحشيا من دولتين كبيرتين هما بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى إسرائيل ، ومع ذلك انتصرنا عليها جميعا . فكيف كان ذلك ؟ إن هناك من نظر إلى الأمر نظرة سطحية خارجية فرأى أن فى انتصار بلد صغير على جحافل بلدين عظيمين وتابعتهما ، أعجوبة لم تكن لتحدث إلا بسبب تأييد الرأى العام العالمى والإنذار السوفيتى أولا وقبل كل شىء .

وهذا خطأ فاحش يناقض الواقع ومنهج التفكير الاشتراكى.

فالحق أن تأييد الرأى العام العالمى والإنذار السوفيتى ليسا إلا مجرد ظروف خارجية مساعدة فحسب . أما العامل الأساسى فى النصر فهو هذا الصراع الذى نشب فى باطن المعركة بين قوتنا القومية الواعية الموحدة ذات القيادة الوطنية الصلبة وبين القوى العدوانية . وخلال هذا الصراع الذى دار بين النقيضين ، استبسلت قوتنا الوطنية فى الدفاع عن استقلال وكرامة الوطن واستطاعت أن تجمد قوى العدوان وتحدد لها مصيرها الأسود . وما التأييد العالمى والإنذار السوفيتى إلا مجرد ظروف خارجية

مساعدة فحسب ساندت قوانا وأسهمت فى سرعة الإجهاز على العدوان . والدليل على ذلك يمكننا أن نجسده فى السؤال الآتى : ماذا كان يجدى التأييد العالمى والإنذار السوفيتى ، حتى ولو تضاعف أثرها عشرات المرات ، لو أن وحدتنا الوطنية تفككت وقيادتنا تهاونت ومقاومتنا خارت فرفعنا الراية البيضاء مستسلمين أمام جحافل العدوان ؟

لا شىء بالطبع .

الصراع وعدوان ١٨٨٢ :

ولو وضعنا هذا الموقف ابن عام ١٩٥٦ موضع المقارنة مع موقف مماثل عام ١٨٨٢ حينما تعرض بلدنا فى ذلك العام لعدوان الاستعمار البريطانى وحده ، حيث ثار التناقض بين ثورتنا الوطنية إذ ذاك بزعامة أحمد عرابى وبين قوى الاستعمار ، لوجدنا أن الصراع فى ذلك الوقت قد حل لصالح الاستعمار وانتصار قطب الاستعمار على قطب القوى الوطنية . .لماذا ؟

السبب الرئيسى أن الثورة الوطنية وقتذاك لم تكن من القوة بالقدر الكافى من حيث التنظيم والوعى .

ولم تفلح الظروف الخارجية وقتذاك رغم أن الصراع

بين القوى الاستعمارية كان شديدا وداميا فى الأحوال كما حدث بين فرنسا وبريطانيا فى أن تساعد الثورة الوطنية المصرية للتغلب على قوى الاستعمار البريطانى . بل إن هذه الظروف انقلبت فى النهاية إلى ظروف مساعدة للقوى الاستعمارية البريطانية ، وتوطيد نفوذها بمصر .

وهكذا يؤكد لنا التاريخ بتجاربه أن العامل الحاسم فى المصير ونوعه ، وفى الحركة واتجاهها ، هو الصراع الباطن بين الأضداد وما يسفر عنه من نتائج داخل الشىء أو المجتمع أو الثورة أو الكائن الحى .

الثورة لا تصدر :

ومن هنا فإن النهج الاشتراكى لا يرى الثورة أو التطور فى أى مجتمع إلا نتاجا طبيعيا لصراع الأضداد والقوى الاجتماعية والسياسية المتناقضة داخل المجتمع نفسه أساسا . فلا يتصور بالتالى إمكان إحداث تطور أو ثورة فى مجتمع ما عن طريق تأثيرات ظروف خارجية فحسب ، مهما كانت قوتها . فالثورة لا تصدر كالبضائع من مجتمع إلى مجتمع وإنما تزهر كالنبات من باطن أرض الواقع .

كذلك حلول المشاكل داخل المجتمع لا يمكن إلا أن تنبع

من خلال الصراع الداخلى الدائر فى قلب هذه المشاكل ، وفى إطار مجتمعها . والفشل هو المصير الحتمى لكل محاولة لفرض حلول خارجية جاهزة ومستعارة من مجتمع معين إلى مجتمع آخر . حقيقة يمكننا أن ندرس هذه الحلول وأن نستفيد بها ولكن على أساس أنها مجرد أضواء مساعدة فحسب. أما إذا نقلناها نقل مسطرة أو فرضناها فرضا على واقعنا فإننا بذلك نبتعد عن المنهج الاشتراكى فى التفكير وتتنكب طريق الاشتراكية الصحيح .

ولهذا فنحن نتورط فى خطأ فاحش إذا ماصاحبنا هواة التسكع فى متاهات مظلمة على سطح الواقع ، واعتقدنا معهم أنه لولا فساد الملك فاروق ولياليه الحمراء وتقبيل الساسة ليديه ماوقعت ثورة يوليو ١٩٥٢ أو أنه لولا الحظ الذى حالف جمال عبد الناصر ورجاله لما نجحت ثورة ١٩٥٢ فهذه كلها ليست جوهر الحقيقة .

أما الحقيقة فهى أن ثورة ١٩٥٢ لم تكن إلا حلا ضروريا وتمكنا للصراع الحاد الذى كان ناشئا فى المجتمع وقتذاك بين قوى اجتماعية صغيرة سائدة سياسيا ومختلسة لحريات وحقوق الشعب ، يساندها الاستعمار وقوات احتلاله وبين القوى الشعبية المقهورة المسلوبة الحقوق فى الحقول والمصانع والجامعات ومختلف الأجهزة

الأخرى والتى تعاظمت فاعليتها يوما بعد يوم حتى شملت الجيش لتحرك بطليعته للانقضاض على المجتمع القديم ليمهد الطريق لمجتمع جديد .

الجديد ينمو فى قلب القديم :

وهذه الطليعة الوطنية « الجديدة » فى الجيش لم تهبط من السحاب أو انشقت عنها الأرض فجأة بل نمت داخل الجيش نفسه وفى قلب المجتمع القديم ذاته . وهكذا يتولد الجديد من قلب القديم خلال الصراع وهذا هو مصدر خصوبة الصراع الباطنى وعلة تطويره للحياة وتجديدها . فالمستقبل دائما ينضج ويشرق خلال الصراع ضد الماضى ، والنهار ينمو فى قلب الليل شيئاً فشيئا حتى يشرق بالفجر ، ووعينا بالاشتراكية ينمو فى نفوسنا وعقولنا من خلال صراعنا للتغلب على جهلنا وعدم معرفتنا .

وبهذا الفهم ، فإن الصراع لا يمكن قيامه إلا بتناقض قوتين على الأقل متفاعلتين إحداهما ضد الأخرى ، ومن هنا فإن القوتين غير منفصلتين بل يكونان وحدة متماسكة تماما كوحدة وجهى العملة أو يد الإنسان فلا يمكن أن توجد عملة بوجه واحد فحسب أو يد بظهر دون بطن .

وهكذا فلا يوجد الجهل وحده منفصلا عن العلم لأن العلم ما هو

إلا صراع ضد الجهل وكل تقوية أو انتصار لقطب العلم فى هذا الصراع هو فى نفس الوقت هزيمة لقطب الجهل والعكس صحيح .

وفى المجتمع ، الكفاح من أجل الاستقلال يعنى صراعا بين وجهين متناقضين وغير منفصلين هما القوى الوطنية والقوى الوطنية والقوى الاستعمارية .

وكذلك خلال الثورة الاجتماعية المستهدفة لنظام الاشتراكى الصراع يدور بين قوتين اجتماعيتين متناقضتين داخل وحدة متفاعلة . إحداهما قوة الطبقات الشعبية والثانية قوة الطبقات المستغلة وعلينا فى هذا الصراع أن ندعم من قوة الطبقات الشعبية حتى تستطيع أن تتغلب على قوة الطبقات المستغلة وبتغير وضع الأضداد فى الصراع تصبح الطبقات الشعبية مسيطرة سائدة بعد أن كانت مقهورة مستغلة . وهذا التغيير هو الذى يصنع الظروف الملائمة والصحية للبناء الاشتراكى ولحل كل التناقضات الجديدة التى تنشأ حلا سليما .

ولقد كان صدور قرارات يوليو الاجتماعية فى يوليو ١٩٦١ والتى استهدفت توسيع حجم القطاع العام تدعيما لقوة الطبقات الشعبية فى صراعها ضد الطبقة المستغلة وخلقا لظروف تسير بالمجتمع نحو الاشتراكية .

فهرس